المشهد الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٦/٥/١٧م الموافق ١٠ شعبان ١٤٣٧هـ العدد ٣٧٩ السنة الرابعة عشرة

المشهد الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«الصوت الأميركي» في قيادة الجيش الإسرائيلي!

صفحـ(٣)ـة

«سيرورات مقلقة تهدد النظام الديمقراطي في إسرائيل»!

صفحـ(٥)ـة

نتنياهو لن يقيل يعلون حاليا وسينتظر نتائج الاتصالات مع هيرتسوغ

مقربون من هيرتسوغ: رئيس «المعسكر الصهيوني» معني بالانضمام إلى حكومة اليمين

التقى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مع وزير الدفاع في حكومته، موشيه يعلون، أمس، في ما وُصف بأنه «محادثة استيضاح»، في أعقاب توتر العلاقات بينهما عقب خلافات في مواقف، كان آخرها أقوال يعلون، أول من أمس، لضباط في مقر وزارة الدفاع في تل أبيب، حضهم فيها على عدم الخوف من التعبير عن مواقفهم حتى لو كانت مناقضة لمواقف الحكومة.

وفي ختام اللقاء أصدر نتنياهو ويعلون بيانا أكدا فيه أنه «ليس هناك اعتراض ولم يكن هناك شيء من هذا القبيل، على أن الجيش يخضع لأوامر القيادة السياسية وأن الضباط يتمتعون بحرية التعبير عن آرائهم في الاجتماعات ذات الصلة».

وفيما ترددت أنباء وتكهنات عن احتمال قيام نتنياهو بإقالة يعلون، إلا أن وسائل إعلام إسرائيلية أكدت في أعقاب اللقاء أن نتنياهو لن يقيل يعلون من منصبه.

وجاءت «محادثة الاستيضاح»، التي استمرت ٥٠ دقيقة، بعد أسابيع برزت خلالها اختلافات كبيرة في المواقف التي عبر عنها نتنياهو ويعلون إزاء عدة قضايا.

فبينما استنكر يعلون سلوك الجندي الإسرائيلي، إليئور أزاريا، الذي أعدم الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف، هاتف نتنياهو والد الجندي وعبر عن دعمه له. وفي أعقاب أقوال نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال يائير غولان، وتشبيهه الأجواء في اليمين الإسرائيلي في ظل الهبة الفلسطينية الحالية بالأجواء التي سادت ألمانيا إبان الحكم النازي عشية الحرب العالمية الثانية، عبر يعلون عن دعمه لغولان الذي تعرض لانتقادات من جانب وزراء وأعضاء كنيست في اليمين، وانضم إليهم نتنياهو الذي هاجم غولان بشدة.

وكان نتنياهو قد شارك في لقاء مع هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي بمناسبة عيد الفصح اليهودي، قبل أسبوعين، وصافح غولان واعتبر أن قضية تصريحاته الأخير انتهت وأنها «أصبحت وراءنا». لكن يعلون قال أول من أمس خلال لقائه مع ضباط إن عليهم ألا يخشوا من التعبير عن مواقفهم حتى لو تعارضت مع مواقف الحكومة، وقد تم تفسير ذلك بأنه حتى لو تعارضت مواقف الضباط مع موقف نتنياهو شخصيا.

وطالب يعلون الضباط بأن يعبروا عن مواقفهم حتى لو كانت تتعارض مع «التيار المركزي، وحتى إن خالفت الأفكار والمواقف التي تبنتها القيادة العليا أو المستوى السياسي». وشدد على أن «لا تخافوا، لا تترددوا، لا تهابوا. استمروا في شجاعتكم، ليس فقط في ميدان الحرب، وإنما حول طاولة المباحثات أيضا».

وتشكل أقوال يعلون ذروة في الخلاف في المواقف بين المؤسسة الأمنية، وفي مقدمتهم رئيس أركان الجيش، غادي آيزنكوت، الذي طالب جنوده بعدم إفراغ ذخيرة بندقية بجسد صبية فلسطينية تحمل مقصا، وبين نتنياهو ووزراء دعوا إلى إطلاق النار على أي فلسطيني يشتبه بأنه سيطعن إسرائيليا وطالبوا المواطنين بحمل السلاح.

نتنياهو ويعلون.

ورغم عدم صدور بيان في أعقاب «محادثة الاستيضاح»، إلا أن تقارير إعلامية إسرائيلية رجحت أن نتنياهو لن يقيل يعلون، وأنه لن يصعّد «أزمة الثقة» بينهما لدرجة الإقالة. وتحدثت التقارير نفسها عن أن توجه نتنياهو في الفترة المقبلة سيكون متعلقا بشكل كبير بنتائج المفاوضات التي يجريها من أجل توسيع ائتلافه وما إذا كان سيسلم حقيبة وزارة الدفاع لكتلة قد تنضم إلى الحكومة.

وفي هذه الأثناء، يجري نتنياهو اتصالات حول توسيع ائتلاف مع رئيس حزب العمل وكتلة "المعسكر الصهيوني"، إسحق هيرتسوغ. كذلك يحاول نتنياهو إقناع رئيس حزب "يسرائيل بيتينو"، عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، بالانضمام لحكومته.

ويصور هيرتسوغ والمقربون منه الوضع بأنه ينبغي إقناع قياديين مركزيين في كتلته بالانضمام للحكومة، من دون توضيح مضمون التفاهمات بينه وبين نتنياهو.

وقال مقربون من هيرتسوغ إن الأخير معني بالانضمام لحكومة نتنياهو على الرغم من المعارضة الواسعة داخل حزبه لخطوة كهذه. وقالوا إنه "ما زال بالإمكان حدوث خطوة كهذه"، لكنهم تحفظوا في الوقت نفسه بالقول إن "احتمالية ذلك ليست مرتفعة".

وفي إطار المحاولات لتوسيع التأييد لخطوته، يعتزم هيرتسوغ اقتراح منصبين وزاريين ومنصب نائب وزير رفيع على ممثلي حزب "هتنوعا" (الحركة) برئاسة عضو الكنيست تسيبي ليفني داخل "المعسكر الصهيوني"، رغم أن ليفني وأربعة أعضاء كنيست من حزبها أوضحوا لهيرتسوغ، الأسبوع الماضي، أنهم يعارضون بشدة الانضمام إلى الحكومة.

رغم ذلك، اعتبرت مصادر مطلعة على التفاهمات بين هيرتسوغ ونتنياهو، أن "الاقتراح السخي" بتعيينات في مناصب وزارية، يمكن أن تليّن معارضتهم. لكن مقربين من ليفني قالوا إن "موقف حزب هتنوعا مبدئي وليس مرتبطا بمناصب".

ويرى هيرتسوغ أن تأييد أعضاء كنيست من حزب العمل للانضمام إلى الحكومة سيتزايد بعد مصادقة مؤتمر الحزب على اتفاق الانضمام للائتلاف الحكومي، وأن التقديرات تشير إلى وجود أغلبية في المؤتمر تؤيد الانضمام. وأوضح هيرتسوغ نفسه، أمس، أنه يتوقع من أعضاء الكنيست المعارضين أن يقبلوا قرار الحزب في حال حظي الاتفاق الائتلافي بتأييد مؤسسات حزب العمل. وقال إن "قرارات المؤسسات الديمقراطية للحزب ستلزم الجميع".

مقابلة خاصة مع المحاضر في «قسم تاريخ إسرائيل» في جامعة حيفا

البروفسور داني غوطفاين لـ«المشهد الإسرائيلي»: في حال انضمام هيرتسوغ للحكومة لن يتمكن من تغيير سياستها!

كتب بلال ضاهر:

يسعى رئيس حزب العمل الإسرائيلي وكتلة «المعسكر الصهيوني»، إسحق هيرتسوغ، إلى الانضمام إلى حكومة بنيامين نتنياهو، ويواجه معارضة شديدة من قياديين وأعضاء كنيست من حزبه. وفي موازاة ذلك تشير التقديرات إلى أن حزب «هتنوعا» (الحركة) برئاسة عضو الكنيست تسيبي ليفني، يمكن أن ينشق عن «المعسكر الصهيوني»، لكن هيرتسوغ سيحصل على أغلبية داخل حزب العمل تؤيد الانضمام إلى حكومة نتنياهو.

من جهة ثانية يبدو أن خلافات في الرأي تتصاعد بين نتنياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون. فالأخير استنكر إعدام الجندي إليئور أزاريا للشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف، فيما هو ممدد على الأرض ومصاب بجروح خطيرة، بينما هاتف نتنياهو والد الجندي وعبر عن دعمه له. وهناك خلاف آخر بين الاثنين يدور حول أقوال نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال يائير غولان، الذي شبّه الأجواء التي يبثها اليمين المتطرف في إسرائيل بالأجواء التي كانت في ألمانيا إبان الحكم النازي. وفيما عبر يعلون عن دعمه لغولان، هاجم نتنياهو غولان بشدة.

وتصاعد التوتر بين نتنياهو ويعلون، في اليومين الماضيين، بعدما استدعى نتنياهو يعلون إلى «محادثة استيضاح»، في أعقاب تصريحات الأخير أول من أمس وقوله لضباط بأنه ليس عليهم أن يخشوا من التعبير عن مواقفهم لكونها تتعارض مع مواقف الحكومة.

حول ذلك، أجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة خاصة مع المحاضر في «قسم تاريخ إسرائيل» في جامعة حيفا والناشط في حزب العمل البروفسور داني غوطفاين.

(*) «المشهد الإسرائيلي»: لماذا يريد هيرتسوغ الانضمام إلى حكومة نتنياهو؟

غوطفاين: «هو يعتقد أن هذه الخطوة بالنسبة له هي الاحتمال الوحيد من أجل ترميم مكانته السياسية. وهو يعتبر أنه في حال أصبح وزير خارجية، يستقبل وزراء ويزور دولا، سيزيد التقدير له وسيحسن مكانته السياسية. وداخل حزب العمل يوجد كثيرون معنيون بالامتيازات التي يمكن أن يمنحها الحكم. وهو يريد أن ينتخب مرة أخرى لرئاسة حزب العمل، وهو يؤمن أيضا أن اللجنة المركزية لحزب العمل ستؤيد انضمامه للحكومة».

(*) ما هي احتمالات انضمامه للحكومة، وما هو حجم المعارضة داخل العمل لخطوة كهذه؟

غوطفاين: «التقديرات هي أنه سيحصل على تأييد من داخل حزب العمل لخطوة كهذه. ورغم أن وضعه داخل حزب العمل ساء قليلا في الأسابيع الأخيرة، لكن مع دمج قوته داخل الحزب مع قوة رئيس الهستدروت، أفي نيسانكورن، في الحزب، سيكون بإمكانه الحصول على أغلبية في اللجنة المركزية تؤيد الانضمام إلى الحكومة».

(*) هل نتنياهو سيستجيب لمطالب هيرتسوغ من أجل ضمه إلى الحكومة؟

غوطفاين: «إذا تمكن هيرتسوغ من الاتفاق مع نتنياهو على مطالب معقولة فإن هذه الخطوة ستتحقق».

(*) كون هيرتسوغ مشتبهاً به بمخالفات فساد لا يقيد خطوات باتجاه الانضمام للحكومة؟

غوطفاين: «لا توجد شبهات فساد ضده، وإنما هي شبهات تتعلق بقانون الانتخابات وتمويل الأحزاب. وأعتقد أن التحقيق ضده سيغلق مثلما حدث في الماضي، عندما اشتبه بمخالفات مشابهة خلال حملات ايهود باراك الانتخابية في بداية العقد الماضي. ولا توجد ضد هيرتسوغ شبهات فساد كبيرة، كالتي كانت ضد ايهود أولمرت، وإنما يدور الحديث عن أمور بسيطة ولم ينتج عنها شيء حتى الآن. ربما هناك بعض الأشخاص الذين يزعجهم هذا الموضوع، لكن التقديرات هي أن هيرتسوغ ونيسانكورن سينجحان في تجنيد أغلبية داخل الحزب مؤيدة للانضمام للحكومة. وهذه الشبهات ليست هي الأمر المهم، وإنما المهم هو الناحية السياسية».

(*) هل سيوافق هيرتسوغ على العمل بموجب سياسة نتنياهو؟

غوطفاين: «أي خيار آخر سيكون لديه بعد أن يدخل إلى الحكومة؟ لا توجد لديه قدرة على إسقاط الحكومة، طالما أن حزب 'البيت اليهودي' موجود في الحكومة. وهو يدخل إلى حكومة مدعومة بواحد وستين عضو كنيست، وسيساعد الحكومة على أن تعمل بصورة أفضل. وربما يمنحونه مبادرات نية حسنة، مثل وقف أعمال بناء في مستوطنات. ولن يمنع نتنياهو هيرتسوغ من التقاء الرئيس الفلسطيني، محمود عباس. ونتنياهو ليس غبيا بحيث يكون بإمكان هيرتسوغ أن يغير سياسة الحكومة. ولو أن نتنياهو شك في أن هيرتسوغ سيعرقل شيئا من سياسته لما كان سيوافق على ضمه إلى الحكومة».

(*) كيف ترى الخلافات في المواقف بين نتنياهو ويعلون، خاصة وأن أحدهما يميني أكثر من الآخر؟

غوطفاين: «يوجد هنا أمر حقيقي. فالقيادة العليا للجيش تحاول تحديد معايير أخلاقية لأداء الجيش والجنود في المناطق (المحتلة). ومن دون شك يعلون يدعم الجيش في هذا السياق. وثمة مصلحة للجيش في التأكيد على القيم والأخلاق العسكرية. ونتنياهو لديه حسابات أخرى، وفي مقدمتها ما يتعلق بناخبيه في صفوف اليمين والمستوطنين ومواقفهم من الجيش والفلسطينيين. ونتنياهو لا يريد أن يخسر أي ناخب محتمل».

(*) ما رأيك في كتاب المدنيات الجديد، الذي يتجاهل العرب ويتبنى رواية اليمين المتطرف السياسية؟

غوطفاين: «في الحقيقة لم أقرأ الكتاب كله. لكن توجد في كتاب المدنيات مشكلة واحدة كبيرة، وهي أنه ليس كتاب تدريس وإنما نص سياسي، وذلك لأن وزارة التربية والتعليم يتولاها الآن نفتالي بينيت، والكثير من الخبراء يعارضون مضامينه. وحقيقة أن الكتاب يتجاهل العرب هو أمر واضح جدا، لأنه من أجل ذلك تم تأليفه، والمقصود من أجل معارضة التوجه السابق حول الدولة اليهودية والديمقراطية. وبينيت يريد تغيير الأمور التي كان يتم التركيز عليها. أعتقد أن استخدام هذا الكتاب في المدارس لن يستمر لوقت طويل وسيتم تأليف كتاب مدنيات حقيقي آخر مكانه خلال وقت ليس طويلا».

كلمة في البداية

سجال حول نقطة من بحر ممارسات الجيش الإسرائيلي

بقلم: أنطوان شلحت

سارعت بعض الأوساط "الليبرالية" إلى استخلاص نتيجة جوهرية من السجال الشديد التي تشهده الحلبة السياسية الإسرائيلية في إثر تحذير نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، اللواء يائير غولان، من مغبة ممارسات تشبه ما جرى في ألمانيا النازية، على خلفية قيام جندي إسرائيلي بإطلاق الرصاص على الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في الخليل وهو جريح وممدّد على الأرض ولا يشكل خطرًا على أحد، ما تسبّب بمقتله.

وتمثّل فحوى هذه النتيجة بأن قادة الجيش الإسرائيلي باتوا "حماة الديمقراطية الإسرائيلية" و"المدافعين الأشدّاء عن القيم الأخلاقية" في مواجهة نزعات فاشية بهيمية تتسم بها أحزاب اليمين.

وبغية دحض هذا الاستخلاص نشير بعجالة إلى ما يلي:

أولًا، هذا السجال يأتي كمكمل لمسعى يقوم به رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، واليمين الإسرائيلي عامة منذ سنوات كثيرة، غايته تكريس سطوتهما على المجتمع الإسرائيلي ومنع وجود أي أصوات معارضة.

وبحقّ لاحظت صحيفة "هآرتس" ضمن أحد مقالاتها الافتتاحية بهذا الشأن أن نتنياهو يرى أن مؤسسات الدولة كافة يجب أن تخدم هدفين: تمديد ولايته، وتعزيز الإعلام الإسرائيلي في الخارج للوقوف في وجه حركة المقاطعة ومعاداة السامية من ناحية ظاهرية، ولإخراس النقد على استمرار الاحتلال في الأراضي الفلسطينية وتقويض الديمقراطية في إسرائيل من ناحية عملية.

وأكدت أن أي تعبير أو فعل يتناقض مع هذه الأهداف يُصنّف كخيانة وخطر.

وتطالعون على الصفحة الثالثة من هذا العدد مقالًا جديدًا للصحافي أمنون لورد، أحد الناطقين المفوهين بلسان اليمين الإسرائيلي والمقرّب من رئيس الحكومة، يلمّح فيه إلى أن هذا السجال مع قادة الجيش والمؤسسة الأمنية ينطوي كذلك على نزعة تأنيب لهذه المؤسسة، بموازاة اتهامها بـ«خدمة مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط» ولا سيما في كل ما يتعلق بآخر تطورات ثورات «الربيع العربي» والاتفاق النووي مع إيران.

ثانيًا، يعكس هذا السجال بكيفية ما "صراعًا على النفوذ" داخل الجيش الإسرائيلي. وهذا ما سبق أن أشار إليه الباحث في شؤون العلاقة بين الجيش والمجتمع والسياسة في إسرائيل، المحاضر في الجامعة المفتوحة الإسرائيلية، البروفسور ياغيل ليفي، في سياق مقابلة خاصة معه ظهرت في العدد الأخير من المجلة الفصلية «قضايا إسرائيلية».

يشير ليفي، من بين أمور أخرى، إلى أن حضور المتدينين اليهود في الجيش الإسرائيلي وفي قيادته ازداد بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي جعل مزيدًا من الحاخامين يتدخلون بشكل فعلي في القرارات التي يتخذها الجيش، وخصوصا تلك المتعلقة بما يحدث في الضفة الغربية وبمجرى حياة الفلسطينيين، مثل تشديد الممارسات ضدهم، وحتى الدعوة إلى تنفيذ تطهير عرقي حيالهم كما حدث خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف ٢٠١٤.

ويكشف ليفي أن الجيش يجري، بعيدًا عن أنظار الجمهور، مفاوضات مع حاخامين حول موضوعات عديدة، بدءا بدمج النساء في الجيش، وحتى شكل مشاركة جنود (متدينين) في إخلاء بؤر استيطانية غير قانونية.

وأوضح أن مفاوضات كهذه جرت لدى تنفيذ خطة الانفصال عن غزة وإخلاء المستوطنات من القطاع في العام ٢٠٠٥. و ظهر هذا الأمر بشكل علني في إفادات رئيس هيئة أركان الجيش في حينه دان حالوتس، ورئيس شعبة القوى البشرية إليعازر شطيرن. فلقد اجتمعا مع حاخامين وتحدثا معهم حول ترتيبات تأخذ بالحسبان مشاعر الجنود المتدينين. وحدث أمر مشابه عندما تعين على قوة عسكرية إخلاء حوانيت احتلها مستوطنون بالقوة في الخليل.

وبرأيه تكمن المشكلة هنا في الصلاحيات، وليس في المشاعر. فعندما قررت الحكومة أن يخدم المثليون في الجيش من دون قيود، فرضت حقائق على أرض الواقع، ولم تجر أي مفاوضات خفية بهذا الأمر. لكن في المجال الديني توجد منطقة رمادية واسعة جدًا. وهناك حاخامون، قسم منهم رؤساء كليات تأهيل الشبان المتدينين (من التيار الصهيوني الديني الاستيطاني) للخدمة العسكرية، يجرون مفاوضات مع قادة الجيش، ومع ضباط في المستوى الميداني، ويحاولون فرض إرادتهم وأفكارهم.

وشدد ليفي على أن جنودًا متدينين يستشيرون حاخاميهم، وهم لا يعتبرون أنفسهم خاضعين لسلطة قادتهم العسكريين أو حتى للحاخامية العسكرية. والحاخامون يتصلون بالضباط ويحضرون إلى معسكرات الجيش. وهذا بمثابة تدخل من جانب جهة خارجية لا تستمد شرعيتها من قوانين الدولة وإنما من نصوص دينية. ولا يمكن تأطيره بأنه ممارسة تأثير ديني وإنما بأنه تغلغل جهات دينية ذات سلطة إلى داخل الجيش.

كما يرى أن تغلغل هذه الجهات الدينية ليس عفويًا، وإنما ينطوي على أجندة، في صلبها الاستعداد لمواجهة احتمال اتخاذ قرار بإخلاء مستوطنات من مناطق الضفة الغربية، والصهيونية الدينية تستعد للسيطرة على الجيش من أجل منع ذلك. وهذه خطوة إستراتيجية بكل وضوح. فالكثيرون في الصهيونية الدينية نادمون بسبب الضعف الذي أظهره هذا الجمهور خلال خطة الانفصال، ولأنهم فشلوا في لجمها برغم وجود جنود متدينين في الجيش.

وقال ليفي في مقال نشره أمس الاثنين ("هآرتس")، إن قيادة الجيش ربما تحاول من خلال نائب رئيس الأركان كبح نفوذ هذه الجهات الدينية الخارجية، لكنه في الوقت عينه جزم بأن هذا التحرّك يأتي بتأخير كبير.

ثمة مسألة أخرى (بالتأكيد ليست أخيرة) يجب التطرّق إليها في هذا الصدد، وهي أن تحذير غولان من مغبة ممارسات تشبه ما جرى في ألمانيا النازية، يضفي في العُمق الشرعية على ممارسات أخرى ليست أقل شدّة وفداحةً يقوم بها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

وكثيرة هي الحالات التي انساق فيها إسرائيليون، بمن فيهم أصحاب مواقف «ليبرالية»، وراء إضفاء شرعية على ممارسات الجيش هذه تحت غطاء التحفّظ من الممارسات التي حذّر غولان من مغبتها. وبذا ضمن الجيش شرعية لممارسات مثل حصار القرى والبلدات، ونصب حواجز عسكرية، وإطلاق الرصاص اليومي على المتظاهرين، والتصديق على جرائم القتل بدم بارد.

ولا ننسى أيضًا أنه بموازاة ذلك لا تزال تتواتر مناشدة الفلسطينيين بتسوية الصراع «لكن ليس بالعنف»، بما يعنيه ذلك من وقوف واع وراء «شرعية» العسكري الذي يقوم بكل ما يقوم به لأن «الفلسطينيين عنيفون»!

جهات حقوقية:

مخطّط تطبيق القوانين المدنيّة الإسرائيليّة في الضفة لبنة أخرى في جدار الفصل القضائي الذي يبنيه الاحتلال منذ نحو نصف قرن!

رأت "جمعية حقوق المواطن" في إسرائيل أن المخطّط الجديد الرامي إلى تطبيق القوانين المدنيّة الإسرائيليّة في مناطق الضفة الغربيّة المحتلّة، والذي تنوي وزيرة العدل الإسرائيليّة أييلت شاكيد، دفعه قدمًا، يزيل الغطاء عن حقيقة ما يجري في الضفّة منذ عقود. فاليوم تسري، ظاهريًا على الأقّل، سيادة الحاكم العسكريّ الإسرائيليّ على كلّ مناطق الضفّة الغربيّة التي يسكنها الفلسطينيّون والمستوطنون على حد سواء، في حين تريد شاكيد أن يتمّ تطبيق سيادة الكنيست وقوانين دولة إسرائيل المدنيّة على المستوطنين، فيما يستمرّ الفلسطينيّون في الخضوع للحاكم العسكري.

وأضافت الجمعية في بيان صادر عنها: لقد بنت الجهات السياسيّة والقضائية والعسكريّة في إسرائيل مدماكًا إثر مدماكٍ، على مدى ٤٩ سنة من الاحتلال، جدران الفصل العنصريّ بين الفلسطينيين والمستوطنين الذين يعيشون في المنطقة ذاتها. عمليًا، المُستوطنُ الذي يعيشُ في منطقة خاضعة لسيطرة القائد العسكريّ، يتمتّعُ رغم ذلك بالحقوق والحمايات التي يتمتّع بها المواطن الذي يعيش في دولة إسرائيل "الديمقراطيّة". فهو ينتخب منتخبيه للكنيست – ويمكنه أن يُنتخَب بنفسه للكنيست – وهو يؤثّر على مستقبله وعلى مستقبلنا جميعًا، كما لو أنّه يعيش داخل الدولة تمامًا. أمّا جاره الفلسطينيّ، في المقابل، فهو يعيش تحت حكم عسكريّ وقمعيّ بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وليس له أيّ سيطرة على مصيره.

وقوانين دولة إسرائيل تسري، بشكل غير مباشر في أغلب الأحيان، على كلّ يهوديّ يسكن في المناطق المحتلة، سواء كان مواطنًا إسرائيليًا أم لا، في حين يُطبّق على الفلسطينيين القانون العسكريّ. الفرق بين هذه القوانين هائل، كما جرى تفصيل ذلك في تقرير جمعية حقوق المواطن "نظام حكم واحد، جهازان قضائيّان". والغاية من منظومة القوانين التي يعيش في ظلّها المستوطنون هي الحفاظ على سلطة القانون في دولة ديمقراطيّة والحفاظ على حقوق سكّانها. من قام بسنّ هذه القوانين هو نظام حكم منتخب. القانون العسكري ليس كذلك، فهو في جوهره غير ديمقراطيّ، لأنه لا توجد ديمقراطية تحت الاحتلال. إنّه أمر مربك قليلًا، لذلك يجب التوضيح: المناطق كلّها هي مناطق محتلّة، بما في ذلك المستوطنات. وبموجب القانون الدوليّ لا توجد، ولا يجب أن تكون هناك ديمقراطية ما دام الاحتلال العسكري قائمًا. ممنوعٌ على المحتلّ أن يطبّق قانونه على المناطق المحتلّة، وإنّما عليه أن يُبقي القانون الذي كان معمولًا به في المكان قبل الاحتلال وحماية السكّان المحليّين وفقًا له أو بتغييرات اضطرارية لملاءمته للواقع الجديد. إنّ محاولة خلق وضع جديد في المناطق مفاده "نصف ضمّ ونصف احتلال" لا يمكن أن تتحقّق فعلًا، لا قانونيًا ولا أخلاقيًا. إنّ المساس بحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين الناجم عن هذه المحاولة هو جسيمٌ.

ومضت الجمعية: تريد الوزيرة شاكيد أن تجرّنا إلى نفس الطّريق التي سار فيها كثيرون قبلها. التغيير الجوهريّ هو أنه مع مرور الوقت تحسّنت الجاهزية والقدرة على تفسير إخضاع المجموعتين السكانيتين، اللتين تعيشان في نفس المنطقة، لمنظومتين قضائيّتين منفصلتين وتمييزيّتين. قبل نحو ثلاثة عقود، صُدِم القاضي إلياهو ماتسا من إنسانٍ كتب أنّ هناك منظومتين قضائيتين في الضفّة. في قرار الحكم الذي أصدره في "قضية شاعر" كتب ما يلي: "ادّعاء الملتمس يستند إلى ثلاث فرضيّات خاطئة من أساسها. افتراضه الأول بأنّ صلاحية القائد العسكري للمنطقة لا تطبّق بشكل متساوٍ، على مجمل بني البشر الذين يعيشون في المنطقة، الخاضع لسيادته حسب قواعد القانون الدّوليّ، إنما يسري، على نحو مميّز، على قسمٍ من سكّانها فقط. هذه الفرضيّة – هل هناك حاجة للقول بأنها غير صحيحة؟ – تنافي المبادئ الأساسيّة.» وقبل عقدين من الزمن، شرح القاضي إليعازر غولدبيرغ في التماس الشركة الاقتصادية للقدس، بأنّه لا خيار لدينا: "هكذا هو الأمر، لقد أجبر الواقع على الأرض تشريع قانون في الكنيست يميّز بين القانون الشخصيّ الساري على مستوطنين إسرائيليين في المنطقة... وبين القانون المطبّق على السكّان المحليين". وقبل عقدٍ من الزمن، كان أسهل على نائب رئيسة المحكمة العليا (حينها) القاضي إلياكيم روبنشطاين أن يفسّر هذا الفصل في حديثه عن المستوطنات خلال التماس حركة "السلام الآن": "الـ"جيوب" هي بمثابة "جزر" طُبّق عليها قوانين إسرائيل عبر اعتماد طرق قضائية، ومن منطلق الافتراض بأنه لا فرق حقيقيا في مجالات كثيرة بين القانون المطبّق في إسرائيل وبين هذا الذي يجدر تطبيقه في هذه الجيوب. ونحن نتداول حول مواطنين إسرائيليين، فالافتراض هو أنّ ركائز حياتهم يجب أن تكون قريبة قدر الإمكان من تلك القائمة لدى بقيّة مواطني إسرائيل".

وختمت الجمعية: إن وزيرة العدل وسائر أعضاء الحكومة غير معنيين بمواجهة الأبعاد الصعبة لتطوّر نظام مؤسَّس وتمييزيّ، يرتكز على فوقيّة اليهود على العرب. كذلك فإنّ الجهاز القضائيّ أيضًا لا يجرؤ على مواجهتها. وهنا يسأل، ما الذي تغيّر؟ ليس كثيرًا. إنها لبنة أخرى في جدار الفصل القضائي الذي يبنيه الاحتلال منذ نحو نصف قرن.

من ناحية أخرى أنشأت صحيفة "هآرتس" افتتاحية تحت العنوان "وزيرة الضم" أشارت فيها إلى أن شاكيد تتولى في الحكومة حقيبة العدل، وهي حقيبة مهمة تمنحها عضوية اللجنة الوزارية لشؤون الأمن، لكن ما يهمها أكثر من سلطة القانون الموكل إليها تطبيقه هم المستوطنون المعنيون بتأسيس قانون يقوم على عدم المساواة بين مواطنين من درجة أ ورعايا من درجة د (يأتي قبلهم في التدرج العرب في إسرائيل وسكان القدس الشرقية الذين لا يحملون الهوية الإسرائيلية).

وأضافت الصحيفة: أعلنت شاكيد أنها تعمل مع المستشار القانوني للحكومة أفيحاي مندلبليت على بلورة خطة للبدء بتطبيق التشريعات الإسرائيلية في الضفة الغربية. ووفقًا لكلامها، فإن اللجنة التي ستشكل بناء على الخطة ستفحص كل قانون يقره الكنيست وتقرر ما إذا كان في الإمكان تطبيقه فورًا على المستوطنات بواسطة أمر عسكري.

ويأتي اقتراح شاكيد بعد محاولات متكررة في السنوات الأخيرة من أجل سن قوانين مختلفة تدفع بالضم قدمًا، مثل اقتراح قانون قدمه كل من أوريت ستروك وياريف ليفين وزئيف إلكين وشاكيد نفسها في أثناء ولاية الحكومة السابقة، يقضي بأن القوانين التي يجري سنها في المستقبل تسري أيضًا على المستوطنات في الضفة الغربية، وعارضه حينها المستشار القانوني للحكومة يهودا فاينشتاين - وجرى إحباطه في نهاية الأمر بعد إقراره في اللجنة الوزارية للتشريع.

وفي أثناء ولاية الحكومة السابقة، قدم حزب "البيت اليهودي" مبادرة ترمي إلى تطبيق قوانين العمل في المناطق [المحتلة] من أجل مساعدة النساء الحوامل في المستوطنات، لكنه في النهاية تراجع عنها بعد أن اتضح له أن هذا سيحسن من حقوق الفلسطينيين وسيشكل عبئًا اقتصاديًا على أصحاب الأعمال في المستوطنات.

وليس سهوًا امتنعت إسرائيل حتى الآن عن الخطوة التي تعمل شاكيد على دفعها قدمًا. حاليًا يُطبق على المستوطنين القانون الإسرائيلي بصورة فردية بموجب تمديد قانون الطوارئ، كما يطبق مناطقيًا استنادًا إلى أوامر القائد العسكري.

ويوجد حاليًا تمييز في تطبيق القوانين الإسرائيلية يستفيد منه المستوطنون، واقتراح وزيرة العدل من شأنه أن يفاقم أكثر الوضع، لأن تطبيق القوانين سيصير أكثر منهجية.

وبرأي الصحيفة، من المنتظر أن يعمق الاقتراح التفرقة العنصرية القائمة عمليًا بين البحر ونهر الأردن، وفي القانون الإسرائيلي أيضًا. كما أنه سيلحق الضرر بإسرائيل في الساحة الدولية، فمثل هذا الاقتراح يمكن أن يفسر بأنه ضم بحكم الأمر الواقع، وسيجعل التمييز العنصري رسميًا وسيثير العالم ضد إسرائيل.

وختمت: يتعين على مندلبليت أن يرفض عملية الالتفاف التي تحاول شاكيد أن تقوم بها. وعلى بنيامين نتنياهو الذي يصرح المرة تلو الأخرى بأنه مستعد "لإجراء مفاوضات من دون شروط مسبقة مع الفلسطينيين"، المحافظة على مصالح دولة إسرائيل التي يجري تدميرها من أجل مصالح دولة إسرائيل المسيانية.

كتاب المدنيات الجديد يتضمن أجندة أحزاب اليمين في إسرائيل!

الكتاب يتجاهل الفلسطينيين كليا ويدعي أن علاقة وحق اليهود في فلسطين مطلقان!

أعلنت وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، الأسبوع الماضي، عن صدور طبعة جديدة لكتاب موضوع المدنيات الذي سيدرس في المدارس الإسرائيلية، بعنوان «أن نكون مواطنين في إسرائيل»، بعد ستة أعوام من العمل على إعادة صياغته، رافقها سجال عام حاد وانتقادات لمضامينه.

يشار إلى أن الإعلان عن صدور الكتاب جاء عشية إحياء إسرائيل ذكرى جنودها القتلى وذكرى استقلالها، الأمر الذي شكل ذريعة لعدم التعاطي مع الكتاب بشكل واسع، باستثناء صحيفة «هآرتس» بالأساس. وبرغم ذلك، فإن معظم التعليقات والمقالات حوله كانت نقدية.

ورأى محلل شؤون التربية والتعليم في «هآرتس»، أور كاشتي، أن الطبعة الجديدة لكتاب المدنيات هي «تعبير صادق لأفكار اليمين السياسي والصهيونية الدينية خصوصا حول مسألة كيف ينبغي أن تدار دولة إسرائيل».

وجرت عملية إعادة صياغة الكتاب خلال ولاية حكومات بنيامين نتنياهو، منذ العام ٢٠٠٩ وحتى اليوم. وبدأت هذه العملية عندما كان غدعون ساعر، من حزب الليكود، وزيرا للتربية والتعليم، وانتهت خلال ولاية رئيس حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف، نفتالي بينيت، وزير التربية والتعليم الحالي، وأخضع الوزيران موضوع المدنيات لأجندة حزبية يمينية.

ويمنح الكتاب مكانا مركزيا للأفكار الدينية اليهودية، ويتم التعبير عن ذلك باقتباسات كثيرة من مصادر دينية يهودية، ويعتبر الكتاب أن ثمة مبررا واحدا لإقامة دولة إسرائيل هو «الوعد الإلهي».

ويدافع الكتاب عن وجود إسرائيل «كدولة قومية يهودية»، ويعرّف القومية في إسرائيل بأنها «عرقية – ثقافية» مرتبطة بـ«القومية اليهودية»، ويكرر الادعاء بأن هذا التعريف لا يتناقض مع الديمقراطية، وبذلك يتجاهل الكتاب الانتقادات، حتى داخل إسرائيل، لهذا التعريف القومي.

تجاهل وجود العرب

يبرز في كتاب المدنيات الجديد تجاهل الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، ويقسم هذه الأقلية إلى هويات ثانوية عديدة «من غير اليهود»، مثل العرب والدروز والشركس والأراميين. ويشار إلى أن «الآراميين» نزعة جديدة تشمل عددا قليلا جدا وهامشيا للغاية بين الأقلية العربية الذين لا يعتبرون أنفسهم عربا، ويلقون تشجيعا لذلك من حكومة اليمين الإسرائيلية وبشكل خاص من رئيسها نتنياهو، ورغم ذلك فإن الكتاب يخصص لهم حيزا واسعا نسبيا.

وجاء في الفصل التاسع في الكتاب، تحت عنوان «العرب، الدروز والشركس في المجتمع الإسرائيلي»، أن «معظم الناطقين بالعربية يعرفون أنفسهم بأنهم جزء من الأمة العربية، والقسم الأكبر منهم يعرفون أنفسهم كفلسطينيين». وتأتي هذه الجملة من باب الإدانة وليس بهدف وصف واقع.

وخصص للعرب المسلمين من مواطني إسرائيل فقرتان فقط في الكتاب، الذي أشار إلى أنهم يشكلون ٨٣٪ من «مجمل الأقليات» في إسرائيل. وهاتان الفقرتان قصيرتان وتركزان بالأساس على التمييز ضد المرأة.

لكن الكتاب يخلو من أي تطرق إلى مكانة المرأة في المجتمع اليهودي، ولا يتناول بتاتا ظاهرة إقصاء المرأة من الحيز العام بشكل مطلق بين اليهود الحريديم.

ويتطرق الكتاب بشكل واسع وبإعجاب للدروز، الذين يخضعون للخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش الإسرائيلي، ويعتبر أن «معظم الدروز لا يعرفون أنفسهم كعرب»، وأنه «خلافا لما هو سائد في معظم بلدان الشرق الأوسط، فإن مكانة المرأة الدرزية مساوية لمكانة الرجل».

ويشدد الكتاب على اندماج الدروز في المجتمع الإسرائيلي، وعلى أن «عددا متزايدا من الشبان الدروز يصلون إلى مواقع تأثير رفيعة».

ويصف الكتاب الشركس كمن يتعاطفون مع دولة إسرائيل، وأنهم يخدمون في الجيش الإسرائيلي.

وفيما يتعلق باللغة العربية، جاء في الكتاب أن «لا مكان لها في كل الحيز العام» وأن «قسما من الوزارات تمتنع عن منح خدمات باللغة العربية»، ورغم أن هذه ظاهرة تناقض القانون الإسرائيلي إلا أن تعامل الكتاب معها ليس نقديا.

ورغم أن الكتاب مُعد للمدارس الحكومية، وبضمنها العربية، إلا أنه لم يشارك في كتابته أي عربي. والمستشار الأكاديمي الوحيد المذكور في الكتاب هو الدكتور أفي بكشي، المعروف بمواقفه اليمينية. كما أن طاقم المشاركين في إعادة صياغة الكتاب مؤلف من اليهود فقط.

وادعت وزارة التربية والتعليم أنها حصلت على ملاحظات من عرب متخصصين في موضوع المدنيات، لكن الوزارة رفضت كشف أسمائهم، كما أنهم ليسوا موقعين على الطبعة الجديدة، ما يعني أن ثمة احتمالين، إما أن الكتاب لم يطلع عليه عرب أو أنه اطلع عليه عرب ولكنهم قدموا ملاحظات نقدية ولم يوافقوا على مضمونه.

وانتقد نائب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، البروفسور مردخاي كريمنيتسر، تعامل الكتاب مع العرب، ورأى أنه «في الجانب الأخلاقي – الأيديولوجي، هذا كتاب له توجه معاد للمواطنة، وخصوصا في كل ما يتعلق بجمهور المواطنين العرب».

وأضاف أنه «جرى إخراج العرب من الجيد المشترك. وبنظري هذا مفهوم معاد للمواطنة وللديمقراطية، سيثير بحق غضب أي شخص مخلص للديمقراطية وأي يهودي ليبرالي في العالم. وإذا خرجت هذه المضامين إلى خارج إسرائيل، فإنها ستستخدم كسلاح بأيدي من ينزع شرعيتنا».

«أرض إسرائيل» والاستيطان

يدعي الكتاب أن العلاقة بين اليهود وفلسطين، الذي يسميها «أرض إسرائيل»، مستمرة منذ آلاف السنين، وأن «سيادة يهودية كانت موجودة في أرض إسرائيل قبل آلاف السنين، في فترة الهيكل الأول والهيكل الثاني. منذئذ وطوال كل السنين، وخلال فترة الشتات أيضا، عاش يهود في أرض إسرائيل، ولم يتم التخلي عنها أبدا».

ولا يتطرق الكتاب أبدا إلى علاقة العرب والفلسطينيين بفلسطين، رغم أن الكتاب يشير إلى أنهم كانوا أغلبية في البلاد قبل تأسيس إسرائيل.

ويدعي الكتاب أن علاقة وحق اليهود في فلسطين مطلقان، بينما القومية الفلسطينية ليست حقيقية، وأن اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا إبان النكبة في العام ١٩٤٨ «هربوا خوفا على حياتهم أو استجابوا لدعوات زعماء محليين أو قادة الدول العربية المجاورة».

كلمة «مستوطنة» لا تظهر في الكتاب بتاتا. ويعتبر مؤلفو الكتاب أن هناك خلافا حول الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وما إذا كانت هذه «مناطق محتلة» أو «مناطق محررة» ويصفها الكتاب بأنها «مناطق مُدارة».

أما المشروع الاستيطاني فإن الكتاب يذكره بشكل مقلص للغاية ولا يتطرق إلى تاريخه أو إلى عواقبه. ويذكر الكتاب هذا المشروع بشكل عابر لدى الحديث عن مواقف اليمين واليسار في إسرائيل، المؤيدة والمعارضة للاستيطان.

ويذكر الكتاب المحرقة إبان الحكم النازي لألمانيا على أنها مبرر لإقامة «الدولة اليهودية» ووجودها. وجاء في الفصل الرابع أن «الشعب اليهودي ما زال ينزف جراء مقتل ستة ملايين من أبنائه».

ويوجد في الكتاب تبرير آخر، ديني: «وفقا للتوجه السائد، فإن توراة إسرائيل ورؤيا الأنبياء تأمر الشعب اليهودي بإقامة سيادة يهودية في أرض إسرائيل».

وانتقدت الدكتورة هيللي بينسون، من جامعة بن غوريون في بئر السبع، هذا الفصل، وقالت إن «كل جوهر هذا الفصل إشكالي، لأنه بدلا من فتح نقاش حول المفاهيم المختلفة للقومية والمواطنة، يوجه هذا الفصل رسالة واضحة مفادها أن هذا هو النموذج المفضل، وحتى من الناحية الأخلاقية أيضا».

من جهة أخرى، على الرغم من أن اليهود العلمانيين هم المجموعة الأكبر في إسرائيل، إلا أن الكتاب يذكرها بصورة مقلصة جدا، ولا يتناول شرحا حول جوهر العلمانية.

وفي المقابل، يتطرق الكتاب بتوسع إلى مجموعات أصغر بكثير من العلمانيين، وهم الحريديم والمتدينين، وخاصة إلى الصهيونية الدينية، وهو التيار الذي يمثله حزب «البيت اليهودي».

غلاف الكتاب.

ويكاد لا يتطرق الكتاب إلى «الشرخ الطائفي» بين اليهود الأشكناز والشرقيين في إسرائيل. وكتب البروفسور يوسي دهان، أنه «في العالم الموازي الذي أوجده الكتاب لا يوجد شرقيون وأشكناز في إسرائيل، ولا توجد مدن تطوير ولا أحياء فقر، ولا يوجد تاريخ من الصراع على الأراضي والموارد والفرص».

كذلك تطرق الكتاب باقتضاب شديد إلى اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إسحق رابين، على أيدي ناشط اليمين المتطرف، يغئال عمير، في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين.

ورغم أن الكتاب يستنكر الاغتيال إلا أنه يشير إلى خلفية القاتل أو خلفية الاغتيال، وبدلا من ذلك يطلب من التلاميذ تحليل حدود التعبير عن الرأي من خلال استخدام اقتباسين، أحدهما اعتبر أن الاغتيال تم على خلفية «ظروف اجتماعية»، والثاني قول المستشار القانوني الأسبق، ميني مزوز، أن الاغتيال لم يكن نتيجة تحريض اليمين ضد رابين والاتفاق مع الفلسطينيين.

وينتقد الكتاب سن قوانين أساس، التي تعتبر قوانين دستورية في إسرائيل، وبينها قانون أساس: حرية الإنسان وكرامته. ويبدو أن انتقاد هذه القوانين في الكتاب نابع من أن بمقدورها منع سن بعض القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية التي سعت إلى طرحها أحزاب اليمين.

«رواية الشعب اليهودي فقط»!

يعتبر اليمين الإسرائيلي أن الصيغة المعدلة لكتاب المدنيات يجب أن تعكس «رواية الشعب اليهودي»، علما أن الكتاب يطمس وجود الفلسطينيين.

وعبر عن هذا الموقف المحامي اليميني، الدكتور حاييم ميسغاف، في مقال في صحيفة «معاريف»، أول من أمس الأحد، اعتبر فيه أن كتاب المدنيات «يجب أن يعكس رواية الشعب اليهودي، ولا مكان للمطالبة بوجهة نظر متبادلة أو متساوية».

واعتبر ميسغاف أن منتقدي الكتاب «يريدون أن يروا هنا، قبل أي شيء، دولة 'جميع مواطنيها'، وهذا أمر يثير لدي حزنا بالغا، ولو كانوا موجودين لدى صياغة وثيقة الاستقلال لحاولوا الدوس عليها ودعوا دول العالم إلى عدم الاعتراف بالدولة اليهودية».

وتابع ميسغاف أن «معسكر اليسار يطلب أن يتضمن الكتاب رواية العرب. وهذا لن يحدث بالطبع، لكن محاولة نزع الشرعية عن الروح اليهودية بواسطة وسائل إعلام (إسرائيلية) لا يتوقف».

واستطرد أن "الدولة التي أقيمت هنا هي دولة يهودية بكل وضوح. ولا توجد أية طريقة من أجل تغيير يهودية هذه الدولة، ولذلك أقول إن كل من لا يريد هذا اللباس لدولة إسرائيل حر بالانتقال إلى دول أخرى حيث ربما يجد هناك أن التعددية الديمقراطية أكبر. وستستمر دولتنا في كونها يهودية بكل ما يعني ذلك".

صدر عن « مدار »
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين
نبيل الصالح

ما بعد الحرب على غزة
قراءة في التصورات الإسرائيلية
عاطف ابو سيف
مهند مصطفى

هجوم يميني غير مسبوق على قادة المؤسسة الأمنية

«الصوت الأميركي» في قيادة الجيش الإسرائيلي!

تعريف:

ننشر هنا ترجمة لمقال جديد كتبه الصحافي أمنون لورد، أحد الناطقين بلسان اليمين الإسرائيلي والمقرّب من رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ويشن فيه هجوما غير مسبوق على قادة المؤسسة الأمنية من الحاليين والسابقين على خلفية سجالهم مع سياسات الحكومة الإسرائيلية. ويدعّي لورد، من ضمن أمور أخرى، أن المؤسسة الأمنية تفقد ثقة الشعب وتستحكم بوصفها معارضة لحكومة اليمين:

"حكومات اليمين تفتقر إلى أية أيديولوجيا، ولذا فهي تعمل أحيانا بما يتناقض مع موقف الجيش. الجيش، وبجرأة عالية، يعرض الحقيقة أمام الحكومة، لكن الجيش لا يستطيع في نهاية الأمر تغيير السياسيين أو الشعب"- هذا ما قاله الجنرال (احتياط) نوعام تيبون يوم السبت الأخير. وكمثال على التقييم الحقيقي المذكور فهو يؤكد "من الضروري إنهاء الصراع (مع الفلسطينيين)، إنها مصلحة عليا".

يعرض تيبون هنا وجهتيّ نظر، يبدو أنهما متجذرتان في وعي جنرالات هيئة الأركان العامة:

الأولى، "نحن، الجيش، نمثل الحقيقة"، في مقابل الحكومة التي تمثل "أيديولوجيا".

الثانية، أن ثمة فهماً واحداً وموحداً في قيادة الجيش الإسرائيلي في القضايا المصيرية الحاسمة، وخصوصا في المسألة الفلسطينية.

ويمكنني القول إن ثمة أخبارا جديدة هنا. فالفهم المختلف، أو حتى المناقض، عن موقف القيادة السياسية هو وضع معقول. وحين يحصل هذا على خلفية خلاف في قضية مهمة، فهو صحي أيضا. لكن تصريح الجنرال تيبون يبدو كأنه تفكير "سياسي". وذلك لأن وضع "حكومة يمين"، من هذا الطيف أو ذاك، هو واقع ممتد على مدى سنوات غير قليلة، مع وقفات منهجية في الوسط لإتاحة المجال أمام قيادة المؤسسة الأمنية للتماثل مع وجهة قيادة سياسية غير "يمينية" والتسبب، معاً، بإخفاق قومي.

عشية يوم الاستقلال سيكون الأمر خروجا عن التقاليد وتصعيبا على أنفسنا والنظر، بصورة نقدية، في وضع القيادة الأمنية عامة، ووضع الجيش بصفة خاصة. فالميل الطبيعي، التلقائي، هو نحو الغرق في الحنين إلى الماضي (النوستالجيا).

وقد نُشرت الآن، تسريباً، النتائج التي توصل إليها تقرير مراقب الدولة حول "الجرف الصامد" (الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة). الجمهور يعرف كل شيء عن المعركة، كل شيء ذي صلة: أن الجنود والقادة حاربوا بروح عالية من التضحية، بل وبموهبة وقدرات رفيعة في المستوى التكتيكي المحدود. وأن القيادة العليا في الجيش تبدو عاجزة فاقدة البوصلة في بعض الأحيان وأن الهجوم لم يكن، عمليا، سوى لتحريك الخط الدفاعي ودفعه إلى الأمام، إلى داخل أراضي القطاع. وأنه كانت هنالك أنفاق وما شابه. ويعرف الجمهور، أيضا، أنه نتيجة للردع الإنساني والقضائي، تلقى كثيرون من المخربين تحذيرات مسبقة قبل نسف مخابئهم. وفي كل الأحوال، حجم الأضرار التي ألحقت بـ"حماس" وحجم الدمار أديا إلى أن تحافظ "حماس" على الهدوء النسبي في الجنوب أكثر من أي وقت مضى خلال السنوات الـ ١٥ الأخيرة. وهي تختار الآن الاحتفاظ بقدرات تخريبية عادية، في "يهودا" و"السامرة" (الضفة الغربية) وبالقرب من حدود القطاع.

والجمهور يعرف أن "الجرف الصامد" لم يكن بمثابة نجاح عسكري باهر وأن ثمة "شعورا بالحموضة" قد ظل قائما، وإن لم يكن شعورا بالثكل والضياع كما في أعقاب حرب لبنان الثانية. أي قائد وطني آخر كان من الممكن أن يتضرر ويدفع ثمنا جراء حرب "الجرف الصامد". لكن، لسبب ما، لم تتعرض قيادة بنيامين نتنياهو للانهيار. السبب الأساس لذلك يكمن في حقيقة أن الجمهور لا يزال يحتفظ بالذكرى المؤلمة لثلاثة إخفاقات هائلة على المستوى الوطني، كانت المؤسسة الأمنية شريكة كاملة فيها. وأكثر من كونه فشلا للقيادة السياسية، اعتبر كثيرون، وبحق، أن "الجرف الصامد" هو فشل إضافي آخر للأجهزة الأمنية.

في الفترة منذ اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣ وحتى انتهاء ولاية إيهود أولمرت في رئاسة الحكومة في العام ٢٠٠٩، ذاق الجمهور الإسرائيلي، على جلده، تجربة الانفصال (عن قطاع غزة) وتجربة حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦)، إضافة إلى الإرهاب الذي أعقب اتفاقية أوسلو. فقد غيّرت هذه الاتفاقية، إلى حد كبير، تركيبة الشيفرة الجينية (دي إن إيه) في الجيش الإسرائيلي. قضية مدحت يوسف وقتل الحاخام هرلينغ في جبل عيبال كانتا التعبير الأوضح والأبرز عن هذه السيرورة. وما زال الفشل المؤلم الذي انتهت إليه عملية الانفصال ـ التي كان يفترض أن تجلب الهدوء والأمن، طبقا لخبراء المؤسسة الأمنية ـ حاضرا في النشرات الإخبارية، بصورة يومية.

أما النتيجة فهي فقدان الثقة بالمؤسسة الأمنية.

هذه الإخفاقات الثلاثة المدوية، التي شعر الجمهور بنتائجها على جلده مباشرة وتمكن من قياسها بالدم، أقنعت كثيرين بأن تقديرات قادة الجيش الكبار والمسؤولين الأمنيين الآخرين الذين قادوا الدولة كانت خاطئة.

وثمة لهذه الإخفاقات بُعدٌ أكثر خطورة يتعلق بالطريقة التي يخدم فيها جزء من المؤسسة الأمنية مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

في الأيام الأخيرة تم كشف النقاب عن الفشل الذي يلامس حد الوصمة على جبين قادة الأذرع الأمنية في مسألة المشروع النووي الإيراني.

ففي تقرير أعده ديفيد صموئيل ونشر في "نيويورك تايمز" في نهاية الأسبوع الأخير، يتحدث أيضا ليئون بانيتا، رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي. آي. إيه) السابق ووزير الدفاع في إدارة أوباما، والذي كانت مهمته الأساسية منع إسرائيل من المبادرة إلى توجيه ضربة وقائية للمنشآت النووية الإيرانية. روى بانيتا للمراسل أن السؤال الذي وجهه إليه باستمرار كل من رئيس الحكومة نتنياهو ووزير الدفاع باراك، آنذاك، كان: "هل الرئيس أوباما جدّي؟" في تعهده بأن يحول دون إنتاج قنبلة نووية إيرانية، حتى ولو بوسائل عسكرية؟ من أسئلتهما، كان يمكن أن يُفهم مدى تشكيك نتنياهو وباراك بأوباما. وقد قال بانيتا آنذاك إنه بناء على ما يعرفه من الرئيس، فهو يقدّر بأن أوباما جدّي حقا. وسأله صموئيل عما إذا كان تقديره كان سيكون مشابها لو أنه كان يعرف آنذاك ما يعرفه اليوم. "كلا، كما يبدو"، قال بانيتا. أي: أوباما خدع المحيطين به وإسرائيل فيما يتعلق بالموضوع النووي الإيراني.

في مقابلة أخرى، بُثت هذا الأسبوع ضمن برنامج "عوفدا" ("حقيقة")، أكمل بانيتا اللعبة التركيبية: الأميركيون استخدموا رئيس "الموساد"، مئير داغان، أداة لإجهاض الهجوم المخطط.

هكذا، إذاً، نحن بإزاء تقديرين خاطئين تماما وضعهما رؤساء المؤسسة الأمنية الذين قاوموا رئيس الحكومة في المسألة النووية: الأول حول مدى التزام الرئيس أوباما. والثاني، حول مجمل توجهاته السياسية في الشرق الأوسط. لم يتوقع أي من مسؤولي التقديرات الاستخباراتية أن يستغل أوباما الاتفاق النووي من أجل تعزيز إيران، إعادة شرعيتها الدولية ومنحها مطلق الحرية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. إنه خطأ هائل في تقدير يذكّر أيضا بتقديرات القيادة الأمنية بشأن الحاجة إلى إعادة هضبة الجولان إلى سورية بغية التوقيع على اتفاقية سلام تُخرجها من محور الشر.

أذكُر محادثة أجريتها في صيف العام ٢٠١٢ مع مسؤول كبير قال إنه لا يثق بالرئيس أوباما. كان بإمكاني فهم هذا، أيضا، من خلال تجربة المراقب الحيادي خلال السنوات الثلاث التي سبقت ذلك. لكنه قال، أيضا، إن أوباما لا يتعامل معنا، الإسرائيليين، بغير ما يتعامل مع الليبيين، مثلا. وقد بدت لي هذه مبالغة تصدر عن مسؤول متشكك. أما اليوم، وبعد الكشف في "نيويورك تايمز"، فمن الواضح تماما أن أوباما اختار التخلي عن إسرائيل بكونها حملا زائدا. القادة الأمنيون، على شاكلة غابي أشكنازي، يوفال ديسكين ومئير داغان، متكئين على دعم رسمي وأخلاقي من رئيس الدولة آنذاك، شمعون بيريس، وفروا لأوباما الدعم الذي كان يلزمه. من الواضح أنهم أخطأوا وضَلّلوا.

ليس ثمة أي عزاء في حقيقة أن القيادة السياسية صدقت في هذه الحالة، مقارنة بالقيادة الأمنية ـ العسكرية التي كانت شريكة لفعل التضليل. وهذا، تحديدا، لأن الخطأ في التقدير لم يكن بنيّة سليمة. في هذا السياق، تنبغي العودة إلى ما قالته أياله حَسون حين كانت لا تزال مقدمة برنامج "الأسبوع، مفكرة الأحداث" في القناة التلفزيونية الأولى مساء ذات سبت: "حتى الأميركيون، أيضا، يُسيطرون على مجموعة مختلفة من القادة السابقين في الجيش، بوسائل اقتصادية، كي يلائموا أنفسهم للمواقف الأميركية". و"ضغتُ أقوالي بحذر"، قالت ساخرة، ثم أكد أمير بار شالوم، المراسل العسكري، أقوالها هذه.

إنها حالة تسييس للمستوى القيادي الرفيع في الجيش، تتجاوز الحد المعقول والمسموح بكثير. في أية قضية تهم الأميركيين، يظهر خبراء يدعمون الموقف الأميركي، بصورة أوتوماتيكية. اتفاقيات أوسلو، الانفصال عن قطاع غزة، خارطة الطريق، الاتفاق النووي، ومؤخرا أيضا ـ غور الأردن.

حينما تواجهت إسرائيل مع جون كيري بشأن مسألة الأمن في الغور، ظهر جنرالات متقاعدون تكشف لاحقا أنهم متعاونون مع الأميركيين في صياغة خطة الدفاع الأمني في الغور.

قبل بضعة أسابيع شاركت في حلقة نقاش تحدث فيها، أيضا، الجنرال شاؤول أريئيلي. بعد هذه السنوات كلها وبعد كل التجارب، لا يزال يتحدث بثقة عالية عن "الترتيبات الأمنية" في الغور، في عمق المنطقة، وعن الجدار الذي هو "الخط الأخضر" فعليا. من هو الذي يستطيع أخذ هذه "الترتيبات الأمنية" على محمل الجد؟ شاؤول أريئيلي يؤمن بها. المشكلة هي مع الجنرالات المتقاعدين الذين يتجندون لتسويق البضاعة المعطوبة.

المُردِد المناوب

المطروح على جدول البحث اليوم هو مذكّرة التفاهمات الأمنية التي تشمل مسألة المقتنيات العسكرية ـ الأمنية خلال العقد المقبل. ويبدو أن البيت الأبيض قد اختار الجنرال (احتياط) عاموس يدلين ليؤدي دور محطة الإرسال لشعاراته ولحربه النفسية ضد حكومة إسرائيل. فقد نشر يدلين قبل بضعة أيام وثيقة، في إطار معهد دراسات الأمن القومي الذي يترأسه، يشرح فيها حيثيات الأزمة في المفاوضات حول رزمة الأمن التي يفترض أن تعوّض إسرائيل، أيضا، عن أضرار الاتفاق النووي.

على ضوء ما شككنا فيه دائما، وحظي بالتأكيد والمصادقة في تقرير "نيويورك تايمز"، من الواضح أن إدارة أوباما معادية لإسرائيل، أو تعتبرها عبئا محتملا على الأقل. فإن انسحاب هذه الإدارة وعودتها إلى سياسة العزلة الأميركية يستوجبان، أيضا، تقليل مدى الالتزام الأميركي تجاه المنطقة عموما، وتجاه إسرائيل خصوصا. لكنها حقيقة من الصعب التصريح بها، جهراً.

لهذا الغرض تم إنشاء معهد دراسات الأمن القومي. ولهذا الغرض هيّأ الجيش عاموس يدلين وأهّله جنرالاً كي يكون، في اللحظة المناسبة، وكيل مبيعات وتسويق للتلفيقات الأميركية. هذا ما يكتبه، ضمن أشياء أخرى: "العلاقات بين أوباما ورجاله وبين رئيس الحكومة نتنياهو تعاني من غياب الثقة... الأجواء تؤثر سلبياً على أي حوار بين إسرائيل والإدارة الأميركية وعلى قدرة الزعيمين على الالتقاء في قمة تعالج المشاكل وتحلها".

ويُطلق فم يدلين، أيضا، أصوات ما يعتمل في بطن البيت الأبيض: "الدم السيئ ينتقص من رغبة الإدارة في منح نتنياهو انتصارا فيما يتعلق برزمة الأمن". ثم يُدخل يدلين إلى قائمة العقبات، أيضا، بندا يدعى "تماثل القيم": "حتى لو لم يُقل الكلام صراحة، فإن الإدارة الأميركية تشكك في ما إذا كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تتقاسمان منظومة القيم ذاتها، وهو ما ساعد في الماضي على أن تكون رزم المعونات سخية جدا".

ليس هذا حديثا عن رزم المعونات، وإنما عن رزم روايات مغلفة بطريقة جيدة يحاول البيت الأبيض تسويقها للتغطية والتمويه على سياسة الانسحاب والتخلي من طرف الإدارة الأميركية، من جهة، وعلى دعمها لإيران من جهة أخرى. هل ثمة "تماثل قيم" بين الإدارة الأميركية ونظام الملالي في إيران؟ ربما كان كذلك، بالذات. وعلى أية حال، وبما أن يدلين يعود ويكرر هذه الرواية المفبركة المسماة "نظرية أوباما"، التي تقول، ظاهريا، بأن أميركا لم تعد تعتبر الشرق الأوسط مصلحة مركزية، فمن الواضح إذن أن تحليله هو مجرد استعادة وتكرار رسائل، أكثر من كونه تصريحا جديا وذا قيمة. ليس هنالك شيء اسمه "نظرية أوباما". إنه شعار ابتدعه بن رودس في غرفته الخاصة من أجل تسويق قصورات الولايات المتحدة وإخفاقاتها في الشرق الأوسط.

يطرح يدلين، في سياق البحث موضوعا غير معروف جيدا للجمهور عامة، يتصل بالجسم الذي يركز بين يديه جميع الاتصالات مع الأميركيين في مسألة مذكرة التفاهمات. "إن حقيقة أن إسرائيل قد أخضعت وزارة الدفاع لإشراف مجلس الأمن القومي... في الاتصالات مع الولايات المتحدة، تصعّب مهمة إغلاق الفجوات بين كلتا الدولتين بشأن الـ MOU (مذكرة التفاهمات)"، يكتب يدلين. ويتضح أن رئيس الحكومة لا يثق بـ"المؤسسة الأمنية" التي تشكل وزارة الدفاع قاعدتها وقلبها. أياله حسون تمالكت نفسها ولم تنطق كلمة "رشوة". لكن يبدو أن اتصالات مماثلة في الجيل الأخير مع قيادة المؤسسة الأمنية قد أثمرت رزم معونات اقتصادية لرجال الأمن الكبار، وليس لأمن إسرائيل.

فشل التقديرات والتنفيذ من جانب قادة الأمن خلال العقود الأخيرة، سوية مع الشعور بأن بعضا من القادة الكبار المتقاعدين يفضلون خدمة المصلحة الأميركية على المصلحة الوطنية الإسرائيلية، كما تحددها حكومة إسرائيل، تعود بضرر جسيم على مكانة الأجهزة الأمنية.

ورغم أن مكانة الجيش في وعي الجمهور ثابتة ومتينة ـ وهذا جيد ـ إلا أن على قادته الكبار أن يكونوا قلقين من التآكل في ثقة الجمهور والشبهات التي تحوم حول دوافع البعض من بينهم. إن التحصن في المستوى الأخلاقي الرفيع لن يكون مجديا هنا.

تحليلات صحافية:

صيغة مسودة تقرير مراقب الدولة تحوّل العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة إلى نسخة من حرب لبنان الثانية!

تثير مسودة تقرير أعده مراقب الدولة الإسرائيلية، القاضي المتقاعد، يوسف شابيرا، حول العدوان على غزة في صيف العام ٢٠١٤ عاصفة سياسية متدحرجة، ووصف البعض مسودة التقرير بأنها «زلزال» مشابه للزلزال الذي أحدثه «تقرير لجنة فينوغراد» الرسمية التي حققت في إخفاقات المستويين السياسي والعسكري أثناء حرب لبنان الثانية، في العام ٢٠٠٦، وأدى في حينه إلى استقالة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، دان حالوتس، ووزير الدفاع، عمير بيرتس.

وتسرب جزء من مضمون مسودة تقرير المراقب إلى صحيفة "هآرتس".

وقالت الصحيفة إن التقرير تناول أداء المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) أثناء العدوان، الذي أطلق عليه الجيش الإسرائيلي اسم "عملية الجرف الصامد".

ونقلت الصحيفة عن مصادر، قالت إنها اطلعت على مسودة التقرير، قولها إنها تضمنت انتقادات شديدة لرئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع، موشيه يعلون، ورئيس أركان الجيش السابق، بيني غانتس.

ووفقا للمصادر ذاتها، فإن مسودة التقرير انتقدت المسؤولين الثلاثة من جراء إدارة الخطوات القتالية وحدهم، فضلاً عن أنهم أقصوا الكابينيت وأخفوا عن الوزراء فيه قسما كبيرا من التفاصيل والمعلومات.

وقالت المصادر إنه يتبين من مسودة التقرير بشكل واضح وجود انتقادات على أنه في الأشهر التي سبقت العدوان على غزة، جرى استعراض "تهديد" الأنفاق أمام وزراء الكابينيت بصورة عامة وحسب، كما تضمنت انتقادات إزاء غياب الجهوزية والخطط العسكرية الكافية لمواجهة "تهديد الأنفاق الهجومية" التي تمتد من القطاع باتجاه إسرائيل في حال نشوب مواجهة مسلحة.

وكشف المحلل العسكري في صحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، أنه يتبين من مسودة تقرير مراقب الدولة أيضاً، أن «القيادة الإسرائيلية لم تبحث أبدا بصورة جدية إمكانية منح تسهيلات اقتصادية في غزة، الأمر الذي كان من شأنه إرجاء نشوب الحرب؛ وأن إسرائيل لم تبلور أبدا لنفسها إستراتيجية وأهدافا إزاء القطاع؛ ورئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش أقصوا الكابينيت عن معظم المعلومات ذات العلاقة وحولوه إلى هيئة لا قيمة لها؛ والمعلومات الاستخبارية حول استعدادات حماس ونواياها كانت جزئية ومتناقضة؛ ومجلس الأمن القومي لم ينجح في أن يشكل ثقلا مضادا للجيش، الذي تمتع بحصرية مطلقة على المعلومات والتخطيط ورسم البدائل المحتملة».

وأضاف هرئيل أنه بحسب مسودة التقرير، فإن يعلون وغانتس ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، أفيف كوخافي، قللوا من تقدير مخاطر نشوب الحرب وذلك حتى يوم نشوبها.

وتابع أن الكابينيت الذي كان على علم بالفجوات في فهم المعلومات الاستخبارية حيال خطوات حماس ومنظومة اتخاذ القرارات، أولى ثقة كاملة لتقديرات جهاز الأمن.

ووفقا لهرئيل فإن مراقب الدولة بذل كل ما في وسعه من أجل الدفاع عن نتنياهو فيما يتعلق بمسألة إبعاد وزراء الكابينيت عن المعلومات والقرارات، بينما وجه المراقب انتقادات شديدة ليعلون وغانتس وكوخافي وكذلك لرئيس قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات، إيتاي برون. ولم تذكر مسودة التقرير نتنياهو كمسؤول عن الإخفاقات.

وأضاف هرئيل أنه بسبب ذلك، كان هجوم نتنياهو على المراقب بعد تسرب مسودة التقرير مفاجئا.

وأشارت «هآرتس» إلى أن مسودة تقرير المراقب مصنفة على أنها «سرية للغاية»، وأن نتنياهو ومجموعة كبيرة من الوزراء الحاليين والسابقين، الذين كانوا أعضاء في الكابينيت أثناء العدوان، تلقوا نسخة عن المسودة.

وبحسب الصحيفة تلقى نسخة عن مسودة التقرير كل من نتنياهو ويعلون وغانتس، إضافة إلى وزير التربية والتعليم، نفتالي بينيت، ووزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، ووزير الطاقة، يوفال شطاينيتس، ووزير المالية السابق، يائير لبيد، ووزير الأمن الداخلي السابق، إسحاق أهرونوفيتش، ووزيرة العدل السابقة، تسيبي ليفني، ووزير الخارجية السابق، أفيغدور ليبرمان.

وعقب مكتب نتنياهو بأنه "إذا كانت الأمور التي ذكرتموها صحيحة حقا وتظهر في المسودة، فإننا نرفضها جملة وتفصيلا. رئيس الحكومة هو الذي انتخب لإدارة الدولة، بما في ذلك أثناء الحرب، وخلال عملية الجرف الصامد عُقدت عشرات الاجتماعات للكابينيت وأكثر من أي عملية عسكرية أخرى في تاريخ الدولة".

يشار إلى أنه في أيلول العام ٢٠١٤، بعد أسابيع من انتهاء العدوان على غزة، وجهت لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيست تعليمات إلى مراقب الدولة بحصر عملية تقصي حقائق حول العدوان في أداء الكابينيت وعملية اتخاذ القرارات.

وشملت عملية تقصي الحقائق التي أجراها المراقب في سياق العدوان على غزة جهوزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية ومواجهة جهاز الأمن لتهديد الأنفاق في الجبهات المختلفة. وخلال الأشهر الأخيرة، جمع المراقب إفادات من نتنياهو، ومن جميع أعضاء الكابينيت أثناء العدوان وكذلك من مسؤولين في جهاز الأمن والوزراء الذين شاركوا في اجتماعات الكابينيت حينذاك.

كذلك دقق المراقب في كافة نصوص تسجيلات اجتماعات الكابينيت منذ تشكيل حكومة نتنياهو السابقة، في العام ٢٠١٣.

وكان المراقب سلم مسودة تقرير حول الاستعدادات لتهديد الأنفاق إلى نتنياهو ويعلون وغانتس، في شباط الماضي. وقال المراقب في حينه إن المسودة "تدل على وجود فجوات وعيوب، وبعضها خطير"، وأنه تم توزيع التقرير "على ضوء الحاجة الملحة المتزايدة في موضوع الأنفاق".

وهاجم نتنياهو ويعلون مراقب الدولة القاضي شابيرا، واعتبرا أن «هذا تقرير غير جدي لمراقب غير جدي، ونحن نرفض هذا التقرير جملة وتفصيلا».

لكن مصدرا اطلع على التقرير قال للقناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي إن مسودة التقرير "أخطر من تقرير فينوغراد بعد حرب لبنان الثانية".

ورد القاضي شابيرا قائلا إنه "من دون الدخول في مضمون مسودة التقرير الذي بُذلت فيه ساعات عمل كثيرة، فإن مراقب الدولة يحرص على نشر تقارير وعلى إعداد تقارير وفقا للمقاييس المهنية والمتشددة لمكتب المراقب". وطالب المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، بالتحقيق في تسريب مسودة التقرير.

ومن جهة المعارضة، أعلن حزب ميرتس أنه جمع العدد المطلوب من تواقيع أعضاء الكنيست من أجل عقد جلسة خاصة لبحث مسودة تقرير المراقب.

وقال رئيس كتلة "المعسكر الصهيوني" والمعارضة، إسحاق هرتسوغ، إنه "في حينه، كما هو اليوم تماما، انشغل كابينيت الثرثرة بالشعارات ضد حماس بدلا من وقف وضرب رأس هذه الحركة. ويتضح أنه ليس كل من يصرخ يخيف".

وقال ليبرمان إنه لا يريد الخوض في التفاصيل المسربة لمسودة التقرير، "لكن الأمر الواضح وما ينبغي أن نقوله هو إنه ليس التقرير نفسه فقط وإنما رد فعل رئيس الحكومة على التقرير يدل أكثر من أي شيء آخر على أن القيادة الحالية لدولة إسرائيل، بقيادة نتنياهو ويعلون، هي قيادة تتهرب من المسؤولية".

وأضاف ليبرمان، الذي طالب أثناء العدوان بإعادة احتلال قطاع غزة، أنه "لم يتقدم الجيش الإسرائيلي طوال ٥١ يوما، ولم يكن قادرا على هزم مجموعة المخربين. ويجب إدارة كل شيء بشكل مختلف اليوم أيضا".

وعقب الوزير السابق غدعون ساعر، الذي كان عضوا في الكابينيت أثناء العدوان، إن "حرب الخمسين يوما في صيف ٢٠١٤ كانت فاشلة بالنسبة لإسرائيل. وقلت هذه الأمور أثناء حصولها كعضو في الحكومة، والطريق لتصحيح العيوب ليس بمهاجمة الانتقاد".

اعتبر محلل الشؤون الحزبية في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، عميت سيغال، أن التقرير «سيهز المؤسسة السياسية»، وأنه «تقرير جذري وثاقب من شأنه أن يكون قنبلة موقوتة جماهيريا وسياسيا، ويعتبر أشد حتى من تقرير فينوغراد».

وكتب سيغال في الموقع الالكتروني للقناة الثانية أنه استند في تقديراته إلى مصادر اطلعت على مسودة التقرير التي سلمها المراقب للمسؤولين ذوي العلاقة، مضيفا أن الانتقادات الأشد في المسودة موجهة ضد غانتس، لكنها لم تخلُ من انتقادات شديدة لنتنياهو ويعلون.

وأضاف أن مسودة التقرير توجه اتهامات بتضليل الكابينيت بشكل أدى إلى إطالة مدة العدوان، إلى جانب انعدام العلاقة بشكل مطلق بين تقييمات غانتس، التي قيلت بثقة بالغة، وبين الأحداث الميدانية.

وكتب المراسل السياسي لموقع "واللا" الالكتروني، أمير تيفون، أن مسودة تقرير المراقب "تحوم فوق الحكومة الحالية مثلما يحوم بالون مراقبة فوق قطاع غزة"، ورغم أنه لم يتم التطرق للمسودة خلال اجتماع الكابينيت الذي عُقد في أعقاب كشف نفق هجومي من القطاع لإسرائيل، إلا أن أحد الوزراء قال إن "الجميع في الاجتماع يشعرون بالتوتر الذي يدخله هذا الموضوع إلى غرفة الاجتماع".

وأشار تيفون إلى أن تسريب تفاصيل من مسودة التقرير جاء في "أسوأ توقيت"، لأنه جاء في وقت تصاعد فيه التوتر العسكري بين إسرائيل وحماس في أعقاب كشف نفقين هجوميين خلال أسابيع معدودة، بحسب الجيش الإسرائيلي "ليجد نتنياهو ويعلون وبينيت أنفسهم منشغلين الآن في دروس الحرب السابقة".

ورأى محللون أن نتنياهو بردة فعله على مسودة التقرير سيسعى إلى شن حرب سياسية من أجل الحفاظ على شعبيته وحكمه.

وتوقع المحلل العسكري في "هآرتس"، عاموس هرئيل، أن يحاول نتنياهو "دحرجة الاتهام حول إخفاقات العملية العسكرية نحو المستوى المهني العسكري، في حال تطورت قضية التقرير إلى فضيحة عامة".

إعـداد: برهوم جرايسي

الميزانية المزدوجة للعامين ٢٠١٧ و٢٠١٨ تضمن استقرار حكومة نتنياهو

وزراء سابقون ومختصون ومسؤولون في وزارة المالية يحذرون من الميزانية المزدوجة، إذ لا يمكن توقع النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي قبل عامين في ظل ظروف متقلبة

نجح رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، مجددا في استمرار تطبيق نهج الميزانية المزدوجة لعامين، الذي بدأ في العام ٢٠٠٩، بعد اتفاق مع وزير المالية موشيه كحلون، وذلك برغم الانتقادات واسعة النطاق التي تصاعدت في الأيام الأخيرة، وبشكل خاص من مختصين حتى في وزارة المالية.

وسيكون على الحكومة الطلب مجددا من الكنيست اجراء تعديلات على القانون القائم، من أجل الاستمرار في هذا النمط، المطبق عالميا فقط في مملكة البحرين.

ويدور جدل كبير في الساحة الإسرائيلية في السنوات السبع الأخيرة حول نهج الموازنة المزدوجة، والذي طبق لأول مرة للعامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وكان في ذلك الحين قد أقر الكنيست الميزانية في صيف العام ٢٠٠٩، وتحت غطاء أنه لا يمكن بحث واقرار ميزانيتين منفصلتين في غضون ستة أشهر، ولكن في العام ٢٠١٠، ثبّت نتنياهو هذا النهج، وأقر الميزانية التالية للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢.

وفي العام ٢٠١٣، أيضا كحال ٢٠٠٩، تأخر اقرار الموازنة العامة بفعل التوجه إلى انتخابات مبكرة، وبات بعد تلك الانتخابات وزيرا للمالية يائير لبيد، رئيس حزب «يوجد مستقبل»، الذي عارض كليا الميزانية المزدوجة، ولكن في ذلك الحين وافق على ميزانية كهذه للعامين ٢٠١٣ و٢٠١٤، بسبب الوضع الذي نشأ والمطابق لما كان في العام ٢٠٠٩. ولكن بموازاة اقرار تلك الميزانية، أقر الكنيست شرط لبيد، بأنه ابتداء من العام ٢٠١٥ ستعود الحكومة إلى ميزانية سنوية.

إلا أن الانتخابات التي جرت في العام ٢٠١٥، سهّلت على نتنياهو الاستمرار في تطبيق هذا النهج، إذ تم اقرار الموازنة المزدوجة للعامين الماضي والجاري في خريف العام ٢٠١٥. واضطرت الحكومة إلى اجراء تعديل قانوني يجيز اقرار الميزانية المزدوجة، إلا أنه سيكون على الحكومة الآن، اجراء تعديل آخر لتمديد هذا النهج.

ويريد نتنياهو من الميزانية المزدوجة ابعاد الأزمات الائتلافية عن حكومته، إذ إن الأزمات الائتلافية الأكثر حدة، تثار حول الموازنة العامة، كون القانون القائم يطرح جدولا زمنيا محددا لإقرار الميزانية، وفي حال لم يتم اقرارها يتم حل الكنيست، وهذا ما يشجع الأحزاب على رفع سقف مطالبها من الحزب الحاكم، كثمن لاستمرار حكومته. وترتكز حكومة نتنياهو على أغلبية ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، ولا يبدو في المدى المنظور أن ينجح نتنياهو في توسيع قاعدة الائتلاف.

وكان كحلون قد أبدى اعتراضا على الميزانية المزدوجة، إلا أنه استبق الأمر وقال إن هذا لن يكون عقبة أمام استمرار عمل الحكومة. عدا ذلك فإن اتفاقيات الائتلاف القائم، نصّت على الاستمرار في تطبيق نهج الميزانية المزدوجة.

الوزراء السابقون

وفي أحاديث مع صحيفة «كالكليست» الاقتصادية التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، انقسم وزراء المالية السابقون بين مؤيد ومعارض. فقد قال وزير المالية السابق النائب يائير لبيد (٢٠١٣- ٢٠١٤) «إن الميزانية المزدوجة هي كاستدعاء كارثة على الاقتصاد، فهذا الأمر جرى فحصه وثبت بعد الفحص أنه سلبي، ورغم ذلك فإنه بسبب ادعاء تحقيق الاستقرار السياسي، وبدلا من التمسك بحساب مصلحة مواطني إسرائيل، فإنهم يقررون مرة أخرى التوجه لميزانية مزدوجة». وكان لبيد قد اشترط حينما تولى وزارة المالية في ربيع ٢٠١٣، كما ذكر هنا، بالتوقف عن اقرار ميزانية مزدوجة، ابتداء من العام ٢٠١٥.

ويقول وزير المالية الأسبق في حكومة إيهود أولمرت، روني بار أون: «إنه من غير الممكن توقع احتياجات الاقتصاد، وقدرات الاقتصاد في العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨، اعتمادا على تفاصيل الوضع الاقتصادي القائم في شهر آب من العام ٢٠١٦». وقال بار أون إن الموازنة المزدوجة للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢ سجلت فشلا ذريعا، لأن كل التوقعات والفرضيات التي بنيت على اساسها الميزانية ثبت فشلها. ويخص بار أون هذه الميزانية كونها أقرت قبل بدء العام ٢٠١١، خلافا لميزانية ٢٠٠٩- ٢٠١٠، التي أقرت فيها الميزانية بعد أن كان قد مضى ثلثا العام ٢٠٠٩، كما أن ميزانية ٢٠١٣- ٢٠١٤، أقرت وقد شارف العام ٢٠١٣ على الانتهاء، بسبب الانتخابات البرلمانية.

لكن وزير المالية الأسبق في حكومة بنيامين نتنياهو ٢٠٠٩- ٢٠١٣، الوزير الحالي يوفال شتاينيتس، دافع عن الميزانية المزدوجة بقوله، «هناك أشخاص ينظرون إلى الميزانية كأنها طريقة إدارة دفتر الحسابات القومي، وهذا خطأ لأن الميزانية هي ادارة دولة، فمن خلال الميزانية تعمل الحكومة والدولة كلها، ولذا فإن المعارضة الأساسية للميزانية المزدوجة نابعة من رؤية ليست صحيحة».

قلق من تراجع حجم التجارة الإسرائيلية في الأسواق العالمية

قطاع الصادرات يحذر من استمرار تراجع سعر صرف الدولار أمام الشيكل *صادرات البضائع من دون الخدمات تراجعت في الربع الأول من ٢٠١٦ بنسبة ١٤٪ *الصادرات في العام ٢٠١٥ تفوقت على الاستيراد

حذرت أوساط اقتصادية مختصة من تراجع التجارة الإسرائيلية في الأسواق العالمية، على الرغم من أن حجم التجارة العالمية سجّل ارتفاعا في العام الماضي ٢٠١٥، في حين استمرت صادرات البضائع الإسرائيلية تسجل تراجعات، كما ظهر في الربع الأول من العام الجاري، إذ سجلت صادرات البضائع من دون الخدمات تراجعا بنسبة ١٤٪. وعلى الرغم من هذا، فإن تقريرا أخيرا لمعهد الصادرات الإسرائيلي، يبيّن أن اجمالي الصادرات (بضائع وخدمات) تفوق على الاستيراد لإسرائيل.

وبحسب فحص أجراه معهد الصادرات الإسرائيلي، فإن حجم التجارة الإسرائيلية في الأسواق العالمية هبط من نسبة ٣٤ر٠٪ في العام ٢٠١٤ إلى نسبة ٣٢ر٠٪ في العام الماضي ٢٠١٥، رغم أن العام الماضي سجّل نموا في التجارة العالمية بنسبة ٢ر٣٪، وهذا ما لم يحدث للتجارة الإسرائيلية في العالم.

ويقول شاؤولي كاتسنلسون، نائب المدير العام في معهد الصادرات، إن التجارة العالمية استمرت بالنمو في العام الماضي ٢٠١٥، بارتفاعها بنسبة ٢ر٣٪، ومن المتوقع أن تسجل في العام الجاري ارتفاعا آخر بنسبة ٥ر٣٪، إلا أن الصادرات الإسرائيلية لم تشهد هذا الارتفاع، وهذا ما يثير القلق. ويضيف كاتسنلسون قائلا إن ما يزيد القلق، هو استمرار تراجع سعر صرف الدولار وأيضا اليورو أمام الشيكل، ويرسو السعر الآن عند مستوى ٧٧ر٣ شيكل للدولار، و٢٦ر٤ شيكل لليورو، وبمستويات صرف كهذه، من الصعب أن نتوقع انتعاشا في قطاع الصادرات، ما يستوجب اتخاذ اجراءات للجم تعزيز قيمة الشيكل، وتقديم تسهيلات لقطاع الصادرات.

وقال تقرير آخر لمكتب الاحصاء المركزي، إن صادرات البضائع من دون الخدمات سجلت في الربع الأول من العام الجاري تراجعا بنسبة ١٤٪، وقال محللون إن هذا يجب أن يثير قلق الحكومة، فهذا التراجع هو استمرار لتراجع صادرات البضائع في الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١٥، بنسبة ٩ر٥٪. بينما تراجعت صادرات الخدمات في الربع الأول بنسبة ٦٪. وتبين من التقرير أن الصادرات لدول الاتحاد الأوروبي، أحد أهم عنوانين للصادرات الإسرائيلية، إلى جانب الولايات المتحدة، قد تراجعت في الربع الأول من هذا العام بنسبة ٩ر٦٪، بعد أن تراجعت في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة ٦ر١٣٪.

كما أن صادرات البضائع إلى آسيا تراجعت في الربع الأول من العام الحالي بنسبة ٧ر٢٨٪، بعد تراجع في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة ٢ر٣٠٪، كما تراجعت الصادرات إلى باقي دول العالم بنسبة ٢ر٢٠٪. ومن أبرز الدول التي تراجعت الصادرات اليها، كانت الهند وتركيا وروسيا والبرازيل وسنغافورة والأردن وجورجيا.

وفي المقابل، فإن الصادرات إلى الولايات المتحدة الأميركية سجلت في الربع الأول من العام الجاري ارتفاعا بنسبة ٦ر٦٪، استمرارا للارتفاع الحاد في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة ٣٣٪.

ويتبين من التقرير أيضا، أن صادرات البضائع تراجعت في القيمة المالية بنسبة ٩٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، وبلغت ٢ر١٣ مليار دولار. كما أن الربع الأول من العام ٢٠١٥ كان سجل تراجعا في القيمة المالية بنسبة ٧٪ مقارنة مع العام ٢٠١٤، وبالتالي فإن القيمة المالية لصادرات البضائع في الربع الأول قد تراجعت بنسبة ٤ر١٥٪ مقارنة مع الربع الأول من العام ٢٠١٤.

وعلى صعيد أصناف البضائع، فقد سجلت الزراعة تراجعا بنسبة ٢٠٪، والمجوهرات بنسبة ٥ر١٪. في حين تراجعت البضائع الصناعية بنسبة ٣ر٨٪، وأبرز التراجعات كانت في قطاع الأدوية بنسبة ٥ر١٨٪.

من جهة أخرى، قال تقرير آخر لمعهد الصادرات الإسرائيلي إن اجمالي الصادرات الإسرائيلية، بضائع وخدمات، سجل في العام الماضي تفوقا على الاستيراد، إذ بلغ حجم الصادرات ١ر٦٤ مليار دولار، مقابل ١ر٦٢ مليار دولار استيراد، وهذا الفائض في الميزان التجاري سجل لأول مرّة في تاريخ إسرائيل في العام ١٩٩٩، وفي السنوات اللاحقة تم تسجيله في عدة سنوات.

وحسب التقرير، فإن غالبية استيراد البضائع تمت عبر البحار، بينما غالبية الصادرات كانت عبر الجو. والاستيراد الأكبر عبر البحار كان من الدول الأوروبية، بينما أكثر الصادرات عبر الجو كانت إلى القارة الأميركية الشمالية.

البيروقراطية الإسرائيلية الخاصة بإقامة مصالح اقتصادية تقلص فرص العمل والنمو

كلفة البيروقراطية المتشعبة سنويا ٢ر٩ مليار دولار *تخفيض البيروقراطية بنسبة ٢٥٪ فقط من شأنه زيادة فرص العمل بنسبة ٧ر١٪ والنمو بنسبة ٥ر١٪

أظهر تقرير للبنك الدولي بشأن البيروقراطية الخاصة بإقامة مصالح اقتصادية، تدهور إسرائيل من المرتبة ٢٦ في العام ٢٠٠٦ إلى المرتبة ٤٠ في العام ٢٠١٥، رغم سلسلة قرارات أصدرتها الحكومات المتعاقبة، وخاصة حكومة بنيامين نتنياهو في العام ٢٠١٢. وحسب بحث إسرائيلي، فإن تقليص البيروقراطية بنسبة ٢٥٪ فقط، من شأنه أن يزيد فرص العمل بنسبة ٧ر١٪، وأن يزيد النمو الاقتصادي بنسبة ٥ر١٪.

ويشمل تقرير البنك الدولي ١٨٦ دولة، وحسب تدريج البنك فإن اقامة مصلحة اقتصادية في إسرائيل تتطلب اجراءات تمتد على مدى ٥٣ يوما، وللحصول على ترخيص بناء ١٢١ يوما، والربط بشبكة الكهرباء ١٠٩ أيام، وتسجيل عقار يتطلب ١٣٥ يوما، ومن أجل الحصول على اعتماد مالي فإن مقدم الطلب يحتاج بالمتوسط إلى ٣٦ يوما، أما طلب اغلاق مصلحة اقتصادية فيحتاج إلى ٢٤ يوما.

وفي حين حلّت إسرائيل في المرتبة ٤٠، فإن دولا مستوى التطور فيها أقل، كانت مدرجة في مراتب متقدمة أكثر.

وحسب تقارير إسرائيلية، فإن تدهور إسرائيل في مؤشر سهولة اقامة المصالح الاقتصادية، ليس نابعا من سوء التنظيم، فقد تم تطبيق سلسلة من الاصلاحات الإسرائيلية في هذا المجال، إلا أن دولا أخرى كانت اجراءاتها أكبر وناجعة أكثر وبفارق كبير عما كان في إسرائيل، لأن الكثير من دول العالم تتعامل مع هذا المؤشر بجدية كبيرة، على ضوء أجواء العولمة، والأسواق المفتوحة، التي تسمح بتنقلات سهلة للمستثمرين من دولة إلى أخرى.

ويقول مختصون إن كل تحسن في الاجراءات من أجل اقامة المصالح الاقتصادية، من شأنه أن يزيد الاستثمارات في تلك الدولة، فعلى سبيل المثال كل تحسن بنسبة ١٪ في هذه الاجراءات من شأنه أن يزيد الاستثمارات الأجنبية في أي دولة بما بين ٢٥٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ مليون دولار، وهذا جعل الكثير من الدول تطرح تسهيلات واسعة جدا أمام اقامة المصالح الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية.

ويقول تقرير لصحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية إنه من أجل الحصول على ترخيص مطعم في إسرائيل، على سبيل المثال، على صاحب الطلب أن يمر بالمعدل بـ ١٧ اجراء بيروقراطيا مختلفا، وهذا عدا اجراءات ترخيص البناء. وفي بعض الأحيان تجد تضاربات بين اجراء وآخر، إلى درجة تعطيل اقامة المصلحة. فمثلا تطلب وزارة الصحة فحص كيفية عمل المطبخ قبل اصدار مصادقة الوزارة، ولكن بعض السلطات لا تسمح للمطبخ بالبدء في العمل قبل أن يحصل على ترخيص من وزارة الصحة.

وكانت الحكومة الإسرائيلية قد طالبت كل المؤسسات ذات الصلاحيات بإصدار تراخيص لإقامة مصالح اقتصادية، أن تحدد في قائمة واحدة كل ما هو مطلوب من مقدم الطلب، وأن يتم عرضها للجمهور من أجل أن يتهيأ مقدم الطلب لكافة الاحتياجات، وعدم الاصطدام بطلبات لم تكن مطلوبة منه سابقا.

وحسب بحث لأحدى الشركات الاقتصادية الإسرائيلية، فإن كلفة البيروقراطية لإقامة مصالح اقتصادية في إسرائيل تصل سنويا إلى ١٣٥ر١ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٣٠٠ مليون دولار. ولو أن الاصلاحات التي اقرتها الحكومة الإسرائيلية في العام ٢٠١٢ تم تطبيقها، لانخفض عدد المصالح الاقتصادية التي بحاجة إلى ترخيص سنويا من ٣٥ ألفا إلى ٣٠ ألفا. ولو أنه تم تطبيق القرار بإعداد قائمة مطالب مسبقا، لكان كل مقدم طلب قد وفّر على نفسه ٤٠٪ من زياراته إلى المؤسسات الرسمية ذات الشأن. ما يعني أن الاصلاحات البسيطة التي اقرتها الحكومة قبل أربع سنوات ولم تطبق كان من شأنها أن توفر على اصحاب المصالح ما يزيد عن ٤٣ مليون دولار، أي حوالي ١٤٪ من كلفة ترخيص المصالح الاقتصادية.

إلا أن الكلفة العامة لتنظيم المصالح الاقتصادية تصل سنويا إلى ما يقارب ٣٥ مليار شيكل، ما يعادل ٢ر٩ مليار دولار، وهذا يوازي ٥ر٣٪ من حجم الناتج العام، وتقليص ٢٥٪ فقط من هذا من شأنه أن يزيد فرص العمل بنحو ٧ر١٪، والنمو الاقتصادي بنحو ٥ر١٪. وحسب البحث المذكور فإن تخفيض ٢٥٪ من الاجراءات ليس أمرا خياليا، فهذا ما كان في هولندا في السنوات الأخيرة، ونجحت بزيادة ناتجها العام سنويا بنحو ٤ مليارات يورو.

ويرى مختصون أن الحكومة الإسرائيلية تعرض بعض المؤشرات الأولية لتخفيض الاجراءات التنظيمية والبيروقراطية في سير عملية انشاء مصالح اقتصادية، وفي عمل القطاع الخاص. ومن بين هذه التسهيلات، تلك الاجراءات التي خفضتها وزارة الصحة على كل ما يتعلق باستيراد المواد الغذائية. إلا أن وراء تلك التسهيلات كان يقف حيتان مال معنيون بكسر الاحتكارات الكبرى في سوق الأغذية الإسرائيلية، كي يكونوا شركاء فيها من خلال الاستيراد وتحت غطاء السعي لتخفيض الأسعار للمستهلك.

موجز اقتصادي

العجز في الموازنة في أدنى مستوياته

سجل العجز في الموازنة العامة في الثلث الأول من العام الجاري ٢٠١٦ (الأشهر الاربعة الأولى) أدنى مستوياته، إذ بلغ العجز ٩٠٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل قرابة ٢٣٧ مليون دولار، في حين سجلت مداخيل الخزينة من الضرائب ارتفاعا، رغم التراجع الطفيف الذي حصل في شهر نيسان الماضي.

وكما ذكر فإن العجز في الميزانية العامة بلغ منذ مطلع العام حتى نهاية نيسان الماضي ٩٠٠ مليون شيكل، وهو ما يعادل ٢٣٧ مليون دولار، من أصل عجز سنوي مخطط لهذا العام ٣٥ مليار شيكل، وما يعادل ٢١ر٩ مليار دولار. ما يعني أن المعدل السنوي للعجز الحاصل في الموازنة العامة في الثلث الأول، يعادل ١٠٪ تقريبا من العجز المخطط.

كما تبين من التقرير الدوري لوزارة المالية أن العجز المالي في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، بلغت نسبته ٢ر٢٪ من اجمالي الناتج العام، مقابل عجز مخطط لهذا العام بنسبة ٥ر٢٪ من حجم الناتج العام. وبلغ اجمال صرف الوزارات في الأشهر الاربعة الأولى من العام الجاري ما يعادل ٨ر٢٢ مليار دولار، وهذا يعد زيادة بنسبة ٢ر١٠٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، رغم أن الزيادة المخططة تتراوح ما بين ١١٪ إلى ١٤٪.

وفي المقابل، فإن توقعات سلطة الضرائب ووزارة المالية واصلت الحديث عن زيادة متوقعة في جباية الضرائب بحوالي ٦٪، وهذا ينقض تقديرات وزارة المالية السابقة التي توقعت تراجعا في مداخيل الضرائب، بسبب تخفيضات ضريبية قررتها الحكومة في نهاية العام الماضي، ومن بينها تخفيض ضريبة المشتريات من ١٨٪ إلى ١٧٪، وتخفيض ضريبة الشركات من ٥ر٢٦٪ إلى ٢٥٪.

وبلغ اجمالي الضرائب في شهر نيسان الماضي حوالي ٦ر٥ مليار دولار، وهذا اقل بنسبة ٩ر٠٪ عن نفس الشهر من العام الماضي، إلا أن اجمالي الضرائب التي تم جبايتها في الأشهر الاربعة الأولى من هذا العام بلغت ٧ر٢٤ مليار دولار، بزيادة بنسبة ٧ر٣٪ عن نفس الفترة من العام الماضي. وقد يكون التراجع الحاصل في الشهر الماضي ناجما عن تغير موعد عيد الفصح العبري بشهر كامل عن العام الماضي، وحسب تقارير فإن المشتريات سجلت في الشهر الماضي ارتفاعا حادا ما سيجعل تسديد ضريبة المشتريات في منتصف الشهر الجاري عن الشهر الماضي مرتفعا، وسينعكس على اجمالي مداخل الضرائب حتى هذه الفترة.

ارتفاع بنسبة ١٦٪ في شراء السيارات الجديدة

واصلت مبيعات السيارات تسجيل أرقام قياسية في العام الجاري، وبكميات غير مسبوقة، فبعد أن باعت الشركات في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري ٩٠ ألف سيارة، بزيادة ١٠٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، فإنه بعد مبيعات نيسان الماضي، قفزت الزيادة في الأشهر الاربعة الأولى إلى نسبة ١٦٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، إذ تم بيع ما يزيد عن ٥ر١١٣ ألف سيارة، مقابل ٨ر٩٧ ألف سيارة في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وحسب التوقعات فإن وتيرة بيع السيارات قد تتراجع حتى نهاية العام الجاري، ولكن في المجمل سيسجل بيع السيارات الجديدة ذروة جديدة، بعد أن سجل في العام الماضي ٢٠١٥ ذروة ببيع ٢٥٥ ألف سيارة. ومن أبرز عوامل الزيادة الحادة في شراء السيارات الجديدة، هو شراء السيارات الصغيرة، وخاصة تلك التي استهلاك الوقود لديها قليل نسبيا، ويضاف إلى هذ، التنافس الحاد بين شركات التمويل، التي تضمن بيع السيارات الجديدة بأقساط، تُعد نسبيا مريحة للعائلات.

وحسب القائمة الدورية، التي نشرها وكلاء بيع السيارات، فقد واصلت شركة يونداي في احتلال المرتبة الأولى ببيعها ١٦٢٧٧ سيارة خلال ٤ أشهر بزيادة بنسبة ٣٣٪ عن نفس الفترة من العام الماضي، وتليها كايا- ٦ر١٣ ألف سيارة، ثم تويوتا- ٦ر١٢ ألف سيارة، وسكودا- ٨٥٣٦ سيارة، ومازدا- ٧٥١٨ سيارة، وميتسوبيشي- ٥٦٥٩ سيارة.

٥٢٥ ألف دولار لصحيفة لتغطية أخبار الأول من أيار

دفع اتحاد النقابات العامة الإسرائيلي "الهستدروت" حوالي مليوني شيكل (٥٢٥ ألف دولار) لصحيفة "يديعوت أحرونوت" المالكة أيضا للموقع الاخباري على شبكة الانترنت "واينت" ولصحف مناطقية ومجلات، من أجل الترويج لفعاليات "الهستدروت" بمناسبة الأول من أيار.

واتهمت أوساط نقابية رئيس "الهستدروت" آفي نيسانكورن بأنه سعى إلى ابرام هذه الصفقة من أجل الترويج لذاته، تمهيدا لحملة الانتخابات للهستدروت، التي ستجري يوم ٢٣ أيار من العام المقبل ٢٠١٧، خاصة وأن هذه هي المرّة الأولى التي يرصد فيها اتحاد النقابات مثل هذا المبلغ الضخم من أجل تغطية نشاطات الأول من أيار.

وبموجب الاتفاق فإن كل المضامين التي تنشرها مجموعة "يديعوت أحرونوت" المتعلقة بالعاملين وحقوقهم وأوضاعهم، تكون بالتنسيق بين اتحاد النقابات وهيئات تحرير القنوات الإعلامية التابعة لمجموعة "يديعوت أحرونوت".

وحسب تقديرات لمحللين في الصحافة الإسرائيلية، فإن نيسانكورن الذي صادق بنفسه على الصفقة، قلق على مستقبله، فهو تسلم منصبه بعد عام من انتخابات "الهستدروت" السابقة في العام ٢٠١٢، في أعقاب استقالة رئيس الهستدروت عوفر عيني، وحتى الآن لم يخض تجربة المنافسة المفتوحة أمام الجمهور. وفي انتظاره منافسة قد تكون حادة، خاصة في حال قررت احدى شخصيات حزب "العمل" المنافسة. والأسماء المطروحة حتى الآن هي شيلي يحيموفيتش، وعمير بيرتس الرئيس الأسبق للهستدروت، وإيتان كابل الذي نافس في الانتخابات السابقة على رئاسة الهستدروت.

إجماع أربعة رؤساء سابقين للمحكمة العليا في إسرائيل:

«ثمة سيرورات مثيرة للقلق تجري منذ سنوات قد تؤدي إلى إعلان بداية نهاية النظام الديمقراطي في إسرائيل»!

أجمع أربعة من الرؤساء السابقين للمحكمة العليا في إسرائيل على أن إسرائيل تشهد سيرورات مثيرة للقلق قد تؤول، في نتيجتها، إلى "إعلان بداية نهاية النظام الديمقراطي في إسرائيل"!

وأوضح الرؤساء الأربعة للمحكمة العليا الإسرائيلية أن ما يثير القلق، الحقيقي والجدي، ليس هذا التصريح أو ذاك مما يُطلقه السياسيون ضد المحكمة العليا بشكل خاص والجهاز القضائي بشكل عام، ولا حتى بعض القوانين ومشاريع القوانين التي تستهدف محاصرة هذه المحكمة وتقييد صلاحياتها بذريعة "الفاعلية القضائية الزائدة"، وإنما ما تشكله هذه التصريحات وهذه القوانين ومشاريع القوانين مجتمعة على خط تسلسلي واحد يؤشر إلى سيرورة واضحة تنطوي على خطر جسيم. ذلك أن هذه التصريحات والقوانين، وما يشبهها من ممارسات وإجراءات، تسبب تآكلا مستمرا في موقف الجمهور العام من الجهاز القضائي وفي ثقة الجمهور بهذا الجهاز، علما بأن هذه الثقة هي "السند الأقوى والمرجعية الأمتن لعمل الجهاز القضائي، لحريته واستقلاله وموضوعيته، وإذا ما افتُقدت ثقة الجمهور بالمحاكم، فقد كان ثمة مَن قال إن هذا يشكل بداية نهاية النظام الديمقراطي"!

وكان القضاة الأربعة زهم الرؤساء السابقون للمحكمة العليا، والجهاز القضائي الإسرائيلي برمّته، يتحدثون خلال مقابلة مشتركة جمعتهم معاً أجرتها صحيفة "يديعوت أحرونوت" لمناسبة الذكرى الـ ٦٨ لقيام دولة إسرائيل ونشرتها في عددها الاحتفالي الذي صدر يوم الأربعاء الماضي (١١ أيار ٢٠١٦). والقضاة / الرؤساء الأربعة هم: مئير شمغار (٩١ عاما)، وهو الرئيس السابع للمحكمة العليا ترأسها لمدة ١٢ عاما من العام ١٩٨٣ حتى العام ١٩٩٥؛ أهارون باراك (٧٩ عاما) الذي ترأس المحكمة العليا لمدة ١١ سنة، من العام ١٩٩٥ حتى العام ٢٠٠٦؛ دوريت بينيش (٧٤ عاما) التي ترأست هذه المحكمة لمدة ٦ سنوات من العام ٢٠٠٦ حتى العام ٢٠١٢ وآشير غرونيس (٧١ عاما) الذي أشغل المنصب لمدة ثلاث سنوات حتى العام ٢٠١٥، حيث خلفته الرئيسة الحالية للمحكمة العليا، مريام ناؤور. وفي المجمل، فقد أشغل هؤلاء الأربعة رئاسة المحكمة العليا والجهاز القضائي في إسرائيل ما مجموعه ٣٢ عاما، أي نحو نصف عُمر هذه المحكمة (تأسست في ٢٢ تموز ١٩٤٨).

ورغم إجماع القضاة الأربعة على السيرورة التي ذكرناها أعلاه، إلا إن التباين كان واضحا في أسلوب ولغة كل منهم في التعبير عنها.

فقد قالت دوريت بينيش: "يمكننا القول إن الوضع الآن ينطوي على مخاطر بعيدة المدى... الشعارات المتداولة اليوم ترمي إلى ضرب مكانة المحكمة والجهاز القضائي"، بينما قال مئير شمغار إن "المشكلة تكمن في أن ثمة سيرورات قد حصلت خلال السنوات الماضية تتعلق بالأسلوب، باللغة وبالتشدد الكلامي". وقال أهارون باراك: "أتفق مع القول بأن ثمة تسلسلا وثمة نقاطا على هذا التسلسل. إذا ما نظرنا إلى النقاط، فلسنا إزاء حالة طوارئ وليس ثمة خطوط حمراء قد جرى تجاوزها حتى الآن، لكنني أعتقد أننا قد مررنا بسيرورات تحمل في طياتها خطر تآكل ثقة الجمهور بالمحكمة وتقديره لها". وقال آشير غرونيس: "نعم، هنالك سيرورات تحصل في المجتمع الإسرائيلي ينبغي الانتباه إليها جيدا لكنني لا أعتقد أن الحديث يجري عن حالة طوارئ أو عن خطر محدق بالديمقراطية، في هذه المرحلة على الأقل... غير أن هذه السيرورات قد تعود، في نهاية المطاف، بضرر جسيم على الديمقراطية في إسرائيل".

العنصرية وخطر الفاشية في إسرائيل

في الحديث عن حالة التطرف والتعصب التي يشهدها المجتمع الإسرائيلي وتتعمق فيه باستمرار خلال السنوات الأخيرة، رفض مئير شمغار اعتبار أن دولة إسرائيل تواجه «خطر التحول إلى دولة غير ديمقراطية، ناهيك عن دولة فاشية»، مستندا إلى «طبيعة المواطن الإسرائيلي المتوسط» الذي «لا يمكن أن يقبل العيش في مجتمع يأمرونه فيه كيف يتصرف وكيف يتكلم».

وأيد أهارون باراك «عدم الخشية من قيام نظام فاشي»، لكنه أضاف: «غير أن السؤال هو كيف نعرّف الديمقراطية؟ من جهتي، الديمقراطية هي حكم الأغلبية، أولا، لكن الديمقراطية هي الفرد أيضا. أي، الديمقراطية هي ليست «نحن» فقط، وإنما هي «أنا» أيضا. لا ديمقراطية بدون حكم الأغلبية ولا ديمقراطية بدون ضمان حقوق الفرد. ينبغي أن تكون المحكمة قادرة على القول لـ«النحن»: لقد تجاوزتم الحدود وهذا محظور عليكم. هذا هو التوازن الحساس الذي تمت المحافظة عليه طوال سني الدولة منذ تأسيسها. لكن ما يثير القلق لدي هو أن الهجمات المتكررة على المحكمة العليا والمتصاعدة في السنوات الأخيرة قد تدفع الجمهور إلى الاعتقاد بأن المحكمة ستصبح أكثر ميلا إلى «نحن» وليس إلى «أنا»، جراء هذه الهجمات وبتأثيرها».

وأوضح أهارون باراك أن «الجذور الديمقراطية في إسرائيل ليست ضاربة عميقا بصورة كافية. فنحن نرى أن بإمكان أي شخص في إسرائيل أن يقول، مثلا، إنه يؤيد حقوق الإنسان وإنه يؤيد طرد العرب مواطني الدولة، وكأن الأمرين منسجمان وغير متناقضين. وجذور الديمقراطية الإسرائيلية ليست عميقة لأن جزءا كبيرا من المواطنين هنا ولدوا في دول شيوعية أو توتاليتارية، إضافة إلى الموضوع الأمني. فجزء كبير من الشعب مستعد للتخلي عن بعض حقوق الإنسان الأساسية من أجل ضمان الأمن. وهذا ما تفعله الحكومة بشكل عام».

وقال باراك إن «الديمقراطية ليست في خطر، لكنها ليست متينة بما فيه الكفاية. نحن لسنا دولة عنصرية، لكن فيها عددا غير قليل من المواطنين الذين يحملون آراء عنصرية ويعبرون عنها».

وقالت دوريت بينيش إن «التطرف، الانقسام، والصدوع في المجتمع الإسرائيلي هي ظواهر مثيرة للقلق. ثمة في إسرائيل كثير جدا من التعابير العنصرية ومن لغة الكراهية. كل مَن لا يوافق معنا هو «عدو» و«خائن». ينبغي العمل، في المستويات كافة، لنشر قيم التسامح، التفاهم واحترام الغير، الاهتمام بالفئات المستضعفة واجتثاث أصوات العنصرية والتحريض التي تتعالى بين ظهرانينا».

وزيرة العدل وواجب حماية المحكمة

في سياق الحديث عن الهجوم المتواصل الذي تتعرض له المحكمة العليا من جانب سياسيين، برلمانيين وحكوميين، وخاصة من اليمين الإسرائيلي، والذين انضمت إليهم أيضا وزيرة العدل الحالية، أييلت شاكيد، التي وجهت للمحكمة العليا انتقادات لاذعة في أعقاب عدد من قراراتها، وخاصة في قضية اللاجئين طالبي العمل الأفارقة وفي قضية مشروع الغاز الإسرائيلي، اعتبر رؤساء المحكمة السابقون أن الوزيرة، بمسلكها هذا، تتصرف بما يتناقض مع مسؤوليتها الرسمية في الدفاع عن المحكمة وحمايتها من أي هجوم يستهدف ممارسة الضغوط عليها، ترهيبها أو إجبارها على التواطؤ، قضائيا، مع رغبة السياسيين وتشكيل ختم مطاطي لتوجهاتهم.

وقال آشير غرونيس: «مَن يتوجب عليه حماية الجهاز القضائي هو المستوى السياسي، من جميع الأطياف السياسية والحزبية، إذ يجب أن يتذكر الجميع أن الأيام تدور وأن أغلبية اليوم قد تمسي أقلية غدا وائتلاف اليوم قد يغدو معارضة غدا. والمشكلة أن جزءا كبيرا من السياسيين ومن الجمهور لا يدرك ولا يفهم حقيقة الدور المستقل الذي ينبغي للمحكمة تأديته في الدفاع طويل الأمد عن الديمقراطية».

ونوه غرونيس إلى الدافع المركزي وراء النقد الموجه للمحكمة العليا والهجوم عليها، فقال: «أعتقد أن ثمة مشكلة مركزية واحدة وهي تتمثل في الفجوة ما بين صورة المحكمة وكأنها تلغي قرارات الحكومة أو المؤسسات الحكومية بسهولة فائقة وبصورة مبالغ فيها، من جهة، وبين الواقع الحقيقي من جهة أخرى. فإن من يتفحص هذا الواقع يجد أن عدد المرات التي أقرت فيها المحكمة العليا إلغاء قرارات حكومية هو قليل جدا. أي، ثمة فجوة كبيرة بين الصورة المرتسمة في التصريحات السياسية وبين الواقع».

وقال أهارون باراك: «المسؤول المباشر من قبل الدولة الذي يفترض فيه حماية المحكمة والدفاع عنها هو وزير العدل، ذلك أن وزير العدل ورئيس المحكمة العليا هما المسؤولان المباشران عن الجهاز القضائي. وزير العدل هو الحلقة التي توصل بين المحكمة وبين السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (الكنيست). وبهذا المعنى، فلوزير العدل مسؤولية مضاعفة: تجاه المحكمة ـ عليه أن ينتقد ما يستوجب الانتقاد ويقترح إصلاح ما يستوجب الإصلاح، وتجاه الخارج ـ عليه أن يدافع عن المحكمة ويحميها. لكننا نرى أن هذا السور قد تصدع اليوم».

أما دوريت بينيش فرأت أن «الجهاز القضائي قوي بما فيه الكفاية وليس بحاجة إلى أي دعم خارجي، لكن يجب ضمان عدم مهاجمته». واعتبرت إن «وراء الادعاءات الموجهة ضد المحكمة تختفي رغبة المنظومة السياسية في تحصين نفسها من أية رقابة قضائية».

وقال مئير شمغار: «أعود وأكرر هنا ما أقوله منذ سنوات طويلة عن أن المحكمة هي مثل سفينة لا يمكن أن تغرق وهي أقوى من كل الأجسام والهيئات الأخرى. ولا أعتقد بأن ثمة حالة يمكن فيها لأية قوة في الدولة أن تُخرس المحكمة».

إسرائيل الدولة الوحيدة بدون دستور

تطرق القضاة الأربعة إلى واقع أن دولة إسرائيل لا تزال بدون دستور رغم مرور ٦٨ سنة على تأسيسها واعتبروا أنه من الضروري جدا أن تضع الدولة لنفسها دستورا مناسبا.

وقال مئير شمغار: «سمعت أحاديث كثيرة عن قرارات مختلفة صدرت عن المحكمة العليا، لكنني لم أسمع كلمة واحدة عن أن إسرائيل لا تزال الدولة الوحيدة في العالم كله، تقريبا، التي ليس لديها دستور. إنها إحدى المسائل التي يجب معالجتها فورا، إذ كان من الضروري وضع دستور للدولة منذ وقت طويل، بحيث يعالج الدستور ليس فقط حقوق الأجسام والسلطات السياسية المختلفة، وإنما معالجة وضمان حقوق الأفراد أيضا».

وقالت دوريت بينيش: «إن ما ينبغي أن يثير قلق المجتمع الإسرائيلي كله، وليس المحكمة فقط، هو السؤال بشأن القاعدة القيمية المشتركة التي تجمعنا. فطالما لا تتوفر قاعدة قيمية مشتركة للجميع في وضع مجتمع مقسم مثل المجتمع الإسرائيلي، فليس ثمة ما يضمن بقاءنا. ثمة حاجة إلى دستور يصوغ هذه القاعدة القيمية ويكرسها. إنني قلقة جدا من وجود أوساط صهيونية كثيرة تؤمن بالدولة ومؤسساتها ـ الحكومة والكنيست، لكنها لا تقبل بالمؤسسة القضائية ولا تتبنى القيم الأساسية التي كانت وراء إنشاء الدولة. فقد قامت دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. وإذا لم نكن متفقين على ماهية الدولة اليهودية ولا على ماهية الديمقراطية، فلا قاعدة مشتركة لوجودنا وبقائنا».

وقال أهارون باراك: «في الولايات المتحدة، الرئيس أيضا ينتقد المحكمة العليا ويهاجمها. لكن هذا لا يحدث أي ضجيج ولا أية مشكلة. أما عندنا، إذا ما هاجم وزير ما المحكمة العليا، فسنجد في اليوم التالي مشروع قانون على طاولة الكنيست لتغيير صلاحية المحكمة. والمؤسف، أنه يتم إقراره بأغلبية أوتوماتيكية. ليست لدينا بنى وتشكيلات دستورية طالما لا يوجد دستور. ينبغي وضع دستور لدولة إسرائيل، بما يضمن استقلالية الجهاز القضائي ويضمن حقوق الفرد».

ورقة «تقدير موقف» جديدة لـ«معهد السياسات والإستراتيجيا» في مركز هرتسليا متعدد المجالات:

قدرات «حزب الله» العسكرية حالياً أشبه بقدرات جيش دولة؟!

المواصفات الجديدة لأي حرب مستقبلية مع الحزب ستكون مختلفة عن كل المعارك السابقة من حيث قوة الهجمات والخسائر وسط السكان المدنيين

أكدت ورقة «تقدير موقف» جديدة صادرة عن «معهد السياسات والإستراتيجيا» في مركز هرتسليا متعدد المجالات، أن قدرات «حزب الله» العسكرية حالياً أشبه بقدرات جيش دولة منها بقدرات «تنظيم إرهابي»، وأشارت إلى أنه في مواجهة الترسانة الضخمة من الصواريخ التي يملكها الحزب ووجود صواريخ دقيقة الإصابة وذات رؤوس متفجرة كبيرة، من المهم أن يتم تهيئة الجمهور في إسرائيل لمواجهة المواصفات الجديدة للحرب المستقبلية التي ستكون مختلفة عن كل المعارك السابقة من حيث قوة الهجمات والخسائر وسط السكان المدنيين.

وجاء في هذه الورقة التي أعدّها الباحث في المعهد المذكور، شاؤول شاي، على أعتاب ذكرى مرور عشرة أعوام على حرب ٢٠٠٦:

مع مرور عشر سنوات على حرب لبنان الثانية، وخمس سنوات على الحرب الأهلية في سورية، التي يقاتل في إطارها «حزب الله» إلى جانب نظام بشار الأسد، يقف هذا الحزب اليوم أمام مفترق طرق. فهو من جهة في ذروة قوته العسكرية، لكنه من جهة أخرى معزول سياسياً ويواجه أسئلة صعبة تتعلق بانعكاسات التسوية المستقبلية في سورية على موقعه وحصانته.

عملياً أدت حرب لبنان الثانية التي وصفها حسن نصر الله بأنها «نصر إلهي»، إلى ١٠ سنوات من الهدوء على حدود لبنان، وهذا إلى حد بعيد نتيجة توازن الردع الذي حققته إسرائيل في مواجهة الحزب، وظروف محلية (في الساحة اللبنانية) وإقليمية (سورية، العراق، اليمن) تفرض على الحزب الامتناع عن خوض مواجهات مع إسرائيل في الساحة اللبنانية.

وتابعت:

منذ العام ٢٠٠٦ استخلص الحزب دروسه من المعركة وطوّر إلى حد كبير قدراته العسكرية، ولديه اليوم قرابة ٤٥ ألف مقاتل، بينهم نحو ٢١ ألفاً في القوات النظامية. وحوّل الحزب معظم القرى الشيعية في جنوب لبنان إلى مواقع محصنة فوق الأرض وتحتها، كما أنه بات يملك صواريخ ذات قدرة على الإصابة الدقيقة مع رؤوس متفجرة أكبر من تلك التي كانت لديه في الحرب السابقة، ويوجد لديه نحو ١٠٠ ألف صاروخ وقذيفة صاروخية. كما وسع الحزب وحسن قدراته في مجال الطائرات من دون طيار، وفي الدفاع الجوي، ولديه صواريخ بر - بحر وصواريخ مضادة للطائرات، وقوّى قدراته في مجال جمع المعلومات الاستخباراتية ومنظومة القيادة والتحكم التي لديه.

وخلال القتال المتواصل في سورية، راكم الحزب تجربة قتالية غنية تشمل استخدام أطر عسكرية بمستوى كتائب في عمليات هجومية. ويمكن تصور أن الحزب يتطلع في المستقبل في الحرب ضد إسرائيل إلى ترجمة هذه القدرة وتنفيذ هجوم بشكل متزامن على عدة مستوطنات وعلى مواقع منتشرة على طول الحدود في بداية الحرب.

كما ينشط الحزب عملياً في سورية في مواجهة جبهة هضبة الجولان من أجل إقامة بنية تحتية إرهابية للعمل ضد إسرائيل. وتجري هذه النشاطات بالتعاون مع الحرس الثوري الإيراني وبموافقة من نظام الأسد.

ويمكن القول إن قدرات الحزب العسكرية حالياً أشبه بقدرات جيش دولة منها بقدرات تنظيم إرهابي.

لكن في الوقت ذاته فإن الحزب متورط بعمق في المواجهة الدائرة في سورية إلى جانب نظام الأسد، ويوجد هناك في أي وقت نحو ٥٠٠٠ مقاتل، أي نحو ربع قواته النظامية. وقد تكبد خلال سنوات القتال في سورية خسائر فادحة تقدر بنحو ١٣٠٠ قتيل وأكثر من ٥٠٠٠ جريح.

لقد فرض القتال في سورية على الحزب أعباء مالية ولوجستية كبيرة جرت تغطيتهما بصورة عامة من قبل رعاة الحزب في طهران. لكن في الفترة الأخيرة أدت المصاعب المالية التي تواجهها إيران، على ما يبدو، إلى المس أيضاً بحجم المساعدة المالية التي تمنحها للحزب، مما أدى بالتالي إلى المس بالنشاطات الجارية للحزب. وعلى الرغم من ذلك، فإن رفع العقوبات عن إيران بعد الاتفاق النووي سيتيح لها تحسين وضعها الاقتصادي وتخصيص موارد أكثر لدعم تنظيم «حزب الله».

يزعم خصوم الحزب في لبنان أن تدخله في الحرب في سورية جلب تهديد تنظيم «داعش» إلى لبنان، كما تجلى في الهجمات الانتحارية في بيروت، والقتال على الحدود السورية - اللبنانية، وفي وجود أكثر من مليون لاجئ سوري في لبنان يهددون على المدى البعيد النسيجين الديمغرافي والسياسي الهشين في الدولة اللبنانية.

ويتسبب القتال الضاري والخسائر الفادحة بمشكلة تآكل في مكانة الحزب لدى الرأي العام، ويتعرض الحزب إلى انتقادات حادة في الداخل بسبب إرساله شباناً شيعة للموت في سورية من أجل إنقاذ نظام الأسد فقط. وقد أصبح صعباً على الأمين العام ل«حزب الله» الاستمرار في تصوير الحزب بأنه المدافع عن لبنان ضد إسرائيل، وهو يضطر في كل مرة لأن يشرح أن المعركة في سورية مصيرية من أجل الدفاع عن لبنان في وجه تنظيمي «القاعدة» و«داعش».

كما أن تدخل «حزب الله» في القتال في سورية والعراق واليمن إلى جانب رعاته في طهران، حوله إلى عدو للسعودية وحلفائها. وألغت السعودية مساعدة مالية تبلغ مليارات الدولارات للبنان خوفاً من ذهاب المال إلى «حزب الله»، كما تشن السعودية حملة لنزع الشرعية عن الحزب.

وأدى التدخل العسكري الروسي في الحرب في سورية إلى منعطف في القتال لصالح الائتلاف المؤيد لنظام الأسد، وهذا ينطوي كما يبدو على مكاسب أيضاً بالنسبة إلى الحزب الذي ينتمي حالياً إلى المعسكر الذي يبدو متفوقاً في الحرب. لكن على المستوى الاستراتيجي، فإن بروز التقارب بين روسيا والولايات المتحدة بشأن التوصل إلى حل للمشكلة السورية، ينطوي على خطر جوهري يتهدد مصالح الحزب.

إن كل تسوية سياسية في سورية باستثناء استمرار السيطرة الكاملة لنظام الأسد، وهذا وضع احتمال تحققه ضئيل جداً، ستؤدي إلى نشوء نظام تشارك فيه قوى سورية معادية ل«حزب الله»، وبالتالي من المتوقع أن تتضرر مصالح الحزب، ومن الصعب في هذه المرحلة تقدير مدى خطورة هذا الضرر.

احتمال المواجهة مع إسرائيل

وبرأي الورقة فإن احتمال أن يبادر الحزب إلى مواجهة شاملة مع إسرائيل، بينما لا يزال القتال مستمراً في سورية، يبدو ضئيلا سواء بسبب الوضع الإقليمي أو بسبب الردع الإسرائيلي. لكن يمكن الإشارة على الأقل إلى سيناريوهين لاحتمال نشوب حرب بين «حزب الله» وإسرائيل:

الأول، احتمال وقوع حادث خطير على الحدود (في سورية أو في لبنان) يؤدي إلى التصعيد وإلى الحرب أيضاً.

الثاني، بلورة تسوية سياسية في سورية تتيح عودة قوات الحزب إلى لبنان، لكنها من ناحية أخرى تضر بمصالح الحزب وبموقعه في لبنان. وفي سيناريو من هذا النوع قد يبادر الحزب إلى التصعيد في مواجهة إسرائيل لترميم مكانته.

وعلى الرغم من تدنّي احتمال نشوب حرب في السنة الحالية، يتعين على دولة إسرائيل الاستعداد لتقديم ردّ على التحديات التي يطرحها "حزب الله" بسبب جسامة المخاطر التي ينطوي عليها مثل هذا الاحتمال بالنسبة للسكان والبنى التحتية الحيوية في الدولة، والتهديدات العلنية الصادرة عن الأمين العام للحزب حسن نصر الله.

وأكدت أنه في مواجهة الترسانة الضخمة من الصواريخ التي يملكها الحزب ووجود صواريخ دقيقة الإصابة وذات رؤوس متفجرة كبيرة، من المهم أن نهيّئ الجمهور في إسرائيل لمواجهة المواصفات الجديدة للحرب المستقبلية التي ستكون مختلفة من حيث قوة الهجمات والخسائر وسط السكان المدنيين عن كل المعارك السابقة.

وأضافت: إن التهديد الذي ستتعرض له مستوطنات الشمال من ناحية هجوم بري ومن ناحية هجوم بالقذائف الصاروخية، قد يفرض إخلاء مؤقتاً لجزء من سكان إسرائيل، وسيتطلب للمرة الأولى تقديم ردّ من أجل حماية البنى التحتية للغاز في البحر المتوسط ضد تهديدات مختلفة من جانب "حزب الله".

لكن لو نشبت الحرب ستسعى إسرائيل قدر الإمكان إلى تقصير أمد القتال وتقليص أضراره قدر الممكن. وليس هناك شك في أن التقدم الكبير الذي تحقق منذ ٢٠٠٦ على صعيد منظومة إسرائيل للدفاع الفعال، وفي طليعتها منظومة "القبة الحديدية" و"العصا السحرية"، سيوفران دفاعاً فعالاً للسكان والبنى الحيوية، لكن هذه المنظومات لا تستطيع أن توفر دفاعاً كاملاً في وجه الكميات الضخمة من الصواريخ والقذائف الصاروخية الموجودة لدى "حزب الله".

وبناء على ذلك، ستضطر إسرائيل إلى أن تستخدم في لبنان قوة غير مسبوقة من الجو ومن البر أيضاً. وسيُطلب من الجيش الإسرائيلي تنفيذ عملية برية واسعة النطاق من أجل توجيه ضربة أكثر فعالية إلى قدرات إطلاق الصواريخ والبنى التحتية للحزب، وتدفيعه ثمناً باهظاً لردعه عن خوض معركة أخرى في المستقبل.

صواريخ «حزب الله» تثير قلق اسرائيل.

إعداد: بلال ضاهر

العلاقات الإسرائيلية - الصينية: بين محاذير الأمن القومي وضرورات التجارة الحرة

العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والصين لا تقتصر على الاستثمارات وإنما هناك تبادل تجاري كبير بين الدولتين، وتشير المعطيات إلى أنه في العام ٢٠١٥ أصبحت الصين ثاني أكبر مصدر لإسرائيل بعد الولايات المتحدة

نتنياهو ونائبة رئيس الحكومة الصينية خلال مؤتمر عقد في القدس قبل شهرين.

ارتفع حجم الاستثمارات الصينية في العالم بشكل مذهل خلال العقدين الماضيين، لدرجة أن هذه الاستثمارات للعملاق الصيني تثير تخوفات في دول عديدة حيال أهداف الصين من وراء هذا الكم من الاستثمارات، خاصة وأن الشركات الصينية المستثمرة هي بملكية حكومية كاملة أو جزئية.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة، ارتفعت الاستثمارات الصينية في إسرائيل بشكل كبير. وبدأ مؤخرا نقاش في إسرائيل حول هذه الاستثمارات ودوافعها وما إذا كان ينبغي على الحكومة الإسرائيلية التدخل في الصفقات الاستثمارية، وخاصة شراء شركات، وتقييدها.

وتدل المعطيات على أنه خلال السنوات القليلة الماضية استثمرت شركات صينية عشرات مليارات الدولارات في شركات إسرائيلية. وبلغ حجم هذه الاستثمارات قرابة عشرة مليارات دولار في العام الماضي وحده، بحسب تقارير نشرتها صحف إسرائيلية في نيسان الماضي. وتعتزم شركات صينية استثمار ٨ مليارات شيكل في القطار البلدي في تل أبيب، الذي سيمتد بناؤه لعدة سنوات. كذلك ستستثمر شركات صينية ما بين ٣ إلى ٤ مليارات شيكل في توسيع ميناء أسدود. واستثمر الصينيون ملياري شيكل في فرع الهاي-تك في إسرائيل خلال العام الماضي، ما شكل ١٥٪ من مجمل الاستثمارات في هذا القطاع. وفي شباط الماضي، اشترت شركة صينية شركة المساحيق الإسرائيلية "أهافا" بمبلغ ٣٠٠ مليون شيقل تقريبا.

وبدأت الاستثمارات الصينية في إسرائيل قبل خمس سنوات، عندما اشترت شركة "كمتشاينا" شركة "ماختشيم أغان" لصناعة المبيدات والأسمدة مقابل ٧ر٥ مليون شيقل. وفي العام ٢٠١٣ اشترت شركة "بوسون بارما" الصينية شركة "ألما لايزرس" الإسرائيلية بمليار شيقل. وقبل سنتين اشترت شركة "برايت فود" الصينية شركة الألبان الإسرائيلية الكبرى "تنوفا" مقابل ٤ مليارات شيقل. وضربت الاستثمارات الصينية رقما قياسيا في إسرائيل في العام ٢٠١٥ وبلغت ١٠ مليارات شيقل.

خلال الأعوام ٢٠١٢ – ٢٠١٥ دخل ٣٠ مستثمرا صينيا جديدا إلى ٨٠ شركة إسرائيلية. وتزور إسرائيل مئات الوفود الصينية سنويا. ويبحث رجال أعمال إسرائيليون بارزون عن تعاون مع شركات صينية. ورغم عدم خروج عدة صفقات إلى حيز التنفيذ، مثل شراء شركة صينية لشركة التأمين الإسرائيلية "هفينيكس" بمبلغ ملياري شيقل، إلا أن معظم مكاتب المحامين الكبرى في إسرائيل والتي تعمل في مجال التجارة الدولية فتحت أقساما خاصة للاعتناء بزبائن صينيين. وحتى أن مكتب دعاية صينيا هو الذي يسوق في العالم شركة الطيران الوطنية الإسرائيلية "إل عال".

استثمارات إستراتيجية؟

رأى السفير الإسرائيلي السابق في الصين، يهوداع حاييم، أنه «ينبغي أن ندرك أن الصينيين هم دولة عظمى عالمية، وكونهم كذلك فإنهم يريدون التواجد في أي مكان». وقال لصحيفة «معاريف»، في تقرير نُشر الشهر الماضي، إنه «لا ينبغي أن نتخوف من أن يتحول السيف الصيني ذو الحدين ضدنا. إذ إنه في أي وقت بإمكاننا أن نقطع أيديهم ونوقف صفقات. وعلى كل حال فإن أداءهم هنا نابع من إعجاب. إنهم معجبون جدا بإسرائيل، ويعتقدون أنه إذا كان هناك شعب ذكي فهو الشعب اليهودي. جميعنا آينشتاين بنظرهم. وطموحهم من الناحية المبدئية هو المجيء إلى إسرائيل والتعاون مع اليهود، وهذا هو الدافع الأساس».

لكن ليس هذا ما يحرك الشركات الصينية وهناك دوافع أهم، إذ أن قسما من الصفقات عاد بأرباح هائلة على المستثمرين الصينيين، المتعطشين لإبرام صفقات تجارية في أنحاء العالم. وتفيد المعطيات بأن ١٠ مليارات دولار تخرج من الصين يوميا لكي تستثمر في شركات في جميع أنحاء العالم. وكان الثري الصيني لي كا شينغ، مالك شركة «هاتشيسون»، من أوائل المستثمرين في إسرائيل، كمشغل لشركة «بارتنر» للاتصالات الخليوية في العام ١٩٩٩. وبعد عشر سنوات باع «بارتنر» لرجل الأعمال الإسرائيلي إيلان بن دوف، وذلك بعد أن جنت هذه الشركة أرباحا تزيد عن ملياري دولار والمساهمون فيها جنوا عائدات بمبلغ مشابه. كذلك فإن لي كا شينغ استثمر في شركة «ويز» الإسرائيلية وحقق ربحا بمئات ملايين الدولارات عندما بيعت هذه الشركة إلى «غوغل». ويبلغ حجم استثمارات هذا الثري الصيني في ١٩ شركة ستارت-أب إسرائيلية حوالي ٥ر١ مليار شيقل.

ليست جميع الشركات مسجلة كشركات صينية مثل شركة «هاتشيسون»، وقسم منها ليس مسجلا في الصين. لكن غالبيتها بملكية حكومية صينية، ولو جزئية. وقال الباحث في «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، الدكتور عوديد عيران، الذي ركز مؤخرا مشروعا بحثيا حول العلاقات بين الصين وإسرائيل، إنه «عندما تسمح لشركة صينية بتشغيل الميناء الجديد في حيفا، وبناء ميناء أسدود الجديد، فإنه لا يمكنك التهرب من أن تسأل نفسك ما إذا كانت توجد هنا رؤية إستراتيجية صينية تتجاوز محاولة كسب المال. وبما أن معظم الشركات الصينية هي بملكية حكومية، فإنه ليس واضحا ما إذا كانت توجد هنا خطوة اقتصادية أو رؤية إضافية أخرى».

وأوضح عيران أن «الصين تفعل ذلك بصورة عدوانية في المحيط الهندي. وهي تستثمر في هذه المنطقة من خلال رؤية إستراتيجية، إذ يوجد لها حضور عسكري هناك. وتستثمر الصين في تلك المنطقة أكثر بكثير من الاستثمارات الاقتصادية. والسؤال هو ما إذا كان هذا نمط النشاط الذي تعتزم الصين تطبيقه في البحر المتوسط أيضا. وحاليا، إضافة إلى الاستثمار في إسرائيل، اشترت شركة صينية ميناء بيريوس في اليونان، والصينيون شركاء في ميناء السويس، ودخلوا إلى ميناء اسطنبول في تركيا».

وأضاف عيران أن «قسما من الاستثمارات غايته خفض تكلفة نقل البضائع الصينية، وقد يكون قسم آخر نابعا من رؤية إستراتيجية. لا ينبغي منع الصينيين من شراء شركات في إسرائيل، لكن ينبغي إقرار سياسة عامة في الموضوع لا تكون موجهة ضد الصينيين حصرا، وإنما تجاه جميع الشركات الأجنبية. فلو كانت شركات بريطانية ضالعة هنا بالحجم نفسه، لتعين علينا طرح الأسئلة نفسها، مثلما يحدث في العالم. وتوجد أدوات للتدقيق في هذه الأمور. وحقيقة هي أن المسؤولة عن التأمين في وزارة المالية، دوريت سيلينغر، قررت عدم بيع الصينيين شركة التأمين هفينيكس. وطرح مثل هذه التساؤلات هو أمر مقبول في العالم. فعندما بدأ الصينيون بالدخول إلى الهاي- تك في الولايات المتحدة، واجهوا شكوكا».

وقبل ثلاث سنوات، كتب رئيس «الموسادط الأسبق، إفرايم هليفي، تقريراً حول ضلوع شركات صينية في مد سكة الحديد إلى إيلات. واعتبر هليفي أن ضلوعا كهذا ليس مرغوبا فيه بالنسبة لإسرائيل لأن اهتمام الصين في الشرق الأوسط هو جيو - سياسي ليس أقل من كونه اقتصاديا، وأن الصين تسعى إلى أن تصبح «لاعبا لديه مصالح في المنطقة». وأشار هليفي إلى العلاقات بين الصين وإيران وإلى أن الصين ساعدت إيران في «التضليل» في كل ما يتعلق ببرنامجها النووي. وأضاف أنه «على الرغم من أن الحكومة (الإسرائيلية) لم توافق على رأيي، لكن ما زال هذا هو اعتقادي ولم أغير رأيي».

كذلك حذر رئيس الموساد الأسبق وعضو الكنيست السابق، داني ياتوم، من ضلوع صيني في إسرائيل، وقال إنه «يمكن السماح لهم بالمشاركة في التنقيب عن النفط والغاز، لكن ليس السيطرة على مصادر النفط والغاز. ولا توجد مشكلة في أن يمدوا خط سكة الحديد إلى إيلات، لكن ما كنت لأسمح لهم بالسيطرة على مطار أو ميناء. والأفضل الابتعاد عنهم في المكان الذي قد نسقط فيه كرهائن».

«لا حاجة للهلع»

لا تقتصر العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والصين على الاستثمارات وإنما هناك تبادل تجاري كبير بين الدولتين. وتشير المعطيات إلى أنه في العام ٢٠١٥، استوردت إسرائيل من الصين بضائع بمبلغ ١ر٢٢ مليار شيقل، لتشكل الصين بذلك ثاني أكبر مصدر لإسرائيل بعد الولايات المتحدة، التي استوردت منها بضائع بمبلغ ١ر٢٩ مليار شيقل. وصدرت إسرائيل إلى الصين بضائع بمبلغ ١ر١٢ مليار شيقل، لتحل في المكان الثالث بعد الولايات المتحدة (٤٣ مليار شيقل) وبريطانيا (١ر١٤ مليار شيقل).

وطرأ في آذار الماضي تطور هام على العلاقات بين إسرائيل والصين، في إثر لقاء رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مع نائبة رئيس الحكومة الصينية، ليو يان دونغ، خلال مؤتمر التحديثات إسرائيل – الصين ٢٠١٦، الذي عقد في القدس، وأعلنا عن بدء محادثات من أجل التوصل إلى اتفاق تجارة حرة بين الدولتين.

ووفقا لدراسات نُشرت في الولايات المتحدة، فإن هناك تخوفات من ضلوع الصين هناك. ففي العام الماضي استثمر الصينيون ١٥ مليار دولار في شركات أميركية. وتشير التوقعات إلى أن الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة ستتضاعف. وتعمل في الولايات المتحدة حاليا ١٩٠٠ شركة صينية يعمل فيها ٩٠ ألف عامل. رغم ذلك، توجد لدى الولايات المتحدة تخوفات حيال التقارب بين الصين وإسرائيل، وأحد أبرز الأمثلة على ذلك، منع الولايات المتحدة إسرائيل من بيع الصين طائرات تجسس من طراز "فالكون" قبل ١٦ عاما.

إلا أن السفير الإسرائيلي السابق في واشنطن، والرئيس السابق لجامعة تل أبيب، البروفسور إيتمار رابينوفيتش، رأى أن "لا حاجة للهلع. والأميركيون لا يعارضون دخول الصينيين إلى إسرائيل. وحساسية الأميركيين هي حيال المواضيع الأمنية فقط لأنهم يرون أنه يوجد احتمال لحدوث صدام بين الولايات المتحدة والصين في مرحلة ما. وإسرائيل هي التي يجب أن تسأل نفسها حول ما هو جيد بالنسبة لها".

وأضاف رابينوفيتش أنه "حتى في أفريقيا تتعالى تساؤلات إزاء ضلوع الصينيين في هذه القارة. وثمة ما يستدعي قلق الأفريقيين بسبب وجود مليون صيني وتجارة يشكل حجمها ١٥٪ من اقتصاد أفريقيا. ومن حيث الأرقام، فإن التجارة بين الصين وأفريقيا في العام ٢٠٠٠ بلغ حجمها ١٠ مليارات دولار. وارتفع في العام ٢٠١٢ إلى ١٨٠ مليار دولار. ومنذ العام ٢٠٠٠ ضاعف الجيش الصيني ضلوعه في أفريقيا ٢٠ مرة بواسطة قوات الأمم المتحدة. وكل من يتجول في أفريقيا يرى فورا التأثير الصيني، شركات كبيرة وحوانيت ومطاعم ومصالح تجارية في مناطق نائية جدا كما في المدن الكبرى، وكلها تابعة للصينيين. ليس هذا وحسب، وإنما الصين هي مصدرة الأسلحة الخفيفة الأكبر إلى أفريقيا. والذين يعارضون الصينيين يصفونهم بـ'الاستعماريين'. ويخوض سياسيون أفارقة محليون يسعون إلى الوصول إلى مناصب رفيعة حملات انتخابية تعتمد على العداء المحلي للصينيين".

وأشار عميد جامعة تل أبيب، البروفسور أهارون شاي، وهو خبير في الصين وأصدر مؤخرا كتابا بعنوان "الصين وإسرائيل"، إلى أنه "يجري في إسرائيل أيضا نقاش حول ضلوع الصين، رغم أن هذا النقاش عندنا لا يجري في الحيز الواسع وإنما في أوساط معينة ومطلعة. وقد طُرح موضوع ضلوع الصين في إسرائيل بشكل مقلص عندما اشترى الصينيون شركة تنوفا وعندما طلبوا شراء شركة التأمين هفينيكس. ولم يطرح هذا الأمر للنقاش العام كإستراتيجية واسعة. وكان ينبغي أن ننظر إلى هذا الأمر كإستراتيجية شاملة تبحث في الاتجاه الذي يذهب إليه العالم وما هي وجهة إسرائيل".

وقال شاي إن "هذه النقطة بسيطة جدا. الصينيون يستثمرون في جميع أنحاء العالم وهذا الأمر يثير بعض القلق. والطريقة التي ينبغي النظر فيها إلى ذلك هي كيف ستستمر الأمور في المستقبل. من جهة، الاستثمارات الصينية في إسرائيل تمنح إطراء لاقتصادنا وحتى أنها جيدة بالنسبة لاقتصادنا. هكذا حدث عندما اشتروا شركة 'أهافا'، إذ أن صفقة كهذه لا تغير مناعتنا القومية. لكن إذا أراد الصينيون شراء شركة إل عال، هل يوجد إسرائيلي مستعد لبيع شركة خطوطنا الجوية؟ على الأرجح أن الإجابة هي لا".

وختم شاي النقاش في هذا الموضوع بالقول إن "على الحكومة إقرار سياسة في هذا السياق، وأن تدرس أية مشاريع هي جزء من أمننا القومي ولذلك ليس مرغوبا أن تباع إلى شركات أجنبية. لكن الأمور عندما تسير من خلال سكبها من الكُم من دون أن نفهم أنه عندما يشغل الصينيون ميناء حيفا الجديد ويبنون ميناء أسدود الجديد وسكة الحديد إلى إيلات، فإن هذا سيحدد مستقبلنا أكثر من أن شخصا ما سيكون وزيرا في الحكومة أم لا".

المدارس المهنية في إسرائيل «تشرعن» دفع تلاميذ عرب وفقراء إلى التسرب من الدراسة

يفتقر حوالي ١٣ ألف تلميذ يتعلمون في مدارس مهنية تابعة لوزارة الاقتصاد الإسرائيلية إلى اهتمام بهم. وانعدام الاهتمام بهؤلاء التلاميذ ليس مفاجئا، إذ إن معظمهم جاؤوا من الشرائح الاجتماعية الضعيفة في إسرائيل. فهؤلاء أبناء شبيبة جرى دفعهم إلى التسرب من المدارس التابعة التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم، بادعاءات تتعلق بـ«صعوبات تعليمية» من شأنها أن تمس بمعدل علامات امتحانات البجروت، أي امتحانات التوجيهي. والتسرب من المدارس بالنسبة إلى قسم من هؤلاء التلاميذ هو أمر يصعب إيقافه، إذ إنهم يتسربون من المدارس المهنية الخاضعة لإشراف وزارة الاقتصاد أيضا.

وصدر مؤخرا تقرير رسمي، تم إعداده في السلطة القطرية للقياس والتقييم التربوي، التابعة لوزارة التربية والتعليم الإسرائيلية، وسلط الضوء لأول مرة على المميزات الاجتماعية والتحصيل الدراسي لتلاميذ التربية المهنية بإشراف وزارة الاقتصاد، ومقارنتها مع تلاميذ المدارس بإشراف وزارة التربية والتعليم.

ويتضح من المعطيات الكثيرة وجود مجموعة ثالثة من التلاميذ الذين تسربوا من كافة الأطر التعليمية. وعلى مدار سنوات طويلة، كان يتم تعريف التسرب بأنه التلميذ الذي غادر إطارا تابعا لوزارة التربية والتعليم، وذلك انطلاقا من مفهوم أن المدارس العادية هي المسؤولة عن تعليم جميع الأولاد في إسرائيل، من مرحلة روضة الأطفال وحتى الصف الثاني عشر. قبل ستة أعوام، تقرر في وزارة التربية والتعليم تعديل هذا المفهوم، بحيث أن التلميذ الذي انتقل إلى مدرسة خاضعة لإشراف وزارة الاقتصاد لا يعتبر كمن تسرب من الدراسة. رغم هذا التعديل، فإن هؤلاء هم تلاميذ تخلت عنهم وزارة التربية والتعليم، وفقا لمقال نشرته صحيفة «هآرتس»، يوم الجمعة الماضي.

ويوجد مساران للتعليم المهني في إسرائيل. المسار الأول هو جزء من مسار التعليم التكنولوجي بإشراف وزارة التربية والتعليم، ويتعلم فيه حوالي ٧٤٠٠ تلميذ ويشكلون ٢٤٪ من الذين يتعلمون في المسار التكنولوجي. والمسار الثاني يشمل ٧٠ مدرسة مهنية بإشراف وزارة الاقتصاد. وتُدرس هذه المدارس قرابة ٥٠ فرعا مهنيا، مثل ميكانيكيات السيارات والكهرباء والالكترونيكا والتجميل وغيرها. ويتعلم التلاميذ فيها ثلاثة أيام ويعملون يومين أو ثلاثة. ويشمل البرنامج الدراسي مواضيع عامة ومواضيع مهنية نظرية وعملية.

ويحاول التقرير متابعة المسار الذي مرّ فيه تلاميذ الصف الثامن في المدارس الحكومية اليهودية والعربية واليهودية الدينية، في العام ٢٠٠٨، وحتى وصولهم إلى الصف الثاني عشر، في العام ٢٠١٢. ويتضح من المعطيات أن ٨٥٪ من تلاميذ وزارة الاقتصاد هم بنون، بينما نسبة البنين في المدارس بإشراف وزارة التربية والتعليم هي ٥٠٪، وأن ٤٥٪ من تلاميذ مدارس وزارة الاقتصاد هم عرب، بينما نسبة التلاميذ العرب في مدارس وزارة التربية والتعليم ٢٥٪. ويتبين أيضا أن ٥٠٪ من تلاميذ مدارس وزارة الاقتصاد جاؤوا من خلفية اجتماعية – اقتصادية متدنية، بينما هذه النسبة في مدارس وزارة التربية والتعليم ٢٥٪. كذلك فإن قرابة ٢٠٪ من الناطقين بالعبرية في مدارس وزارة الاقتصاد لم يولدوا في إسرائيل، أي أنهم مهاجرون جدد، بينما هذه النسبة في مدارس وزارة التربية والتعليم ١٠٪.

وتؤكد هذه المعطيات على أن وزارة التربية والتعليم تقوم بتصفية التلاميذ الضعفاء من مدارسها. والمعطى الأخطر، هو أن أبناء الشبيبة العرب يشكلون ٦٠٪ بين التلاميذ الذين تسربوا بشكل كامل وليسوا موجودين في أي إطار تعليمي، ونسبة التلاميذ من شرائح اجتماعية ضعيفة ٦٦٪. ويتبين أن ١٠٪ من تلاميذ مدارس وزارة التربية والتعليم لم يشتركوا في امتحانات «ميتساف» (مؤشرات النجاعة والنمو المدرسي) عندما تعلموا في الصف الثامن. لكن نسبة غير المشاركين في هذه الامتحانات في مدارس وزارة الاقتصاد هي ٢٧٪، ونسبة غير المشاركين فيها بين التلاميذ المتسربين كليا من المدارس هي ٥٣٪، وغالبيتهم من خلفية اجتماعية – اقتصادية متدنية.

وكتب معدو التقرير في هذا السياق أنه ربما هذه المعطيات هي أحد «مميزات ظاهرة التسرب الخفي، التي يتم التعبير عنها بمشاركة ضئيلة في عملية التعليم في المدرسة». وهناك تفسير محتمل آخر، وهو أن إدارات المدارس شجعت أو ألمحت لهؤلاء التلاميذ الضعفاء، وهم في سن ١٤ عاما فقط، أنه من الأفضل ألا يشاركوا في امتحانات «ميتساف» كي لا ينخفض معدل علامات المدرسة.

والفروق لا تنحصر في نسبة المشاركة في هذه الامتحانات فقط، وإنما بالعلامات أيضا. فتلاميذ مدارس وزارة الاقتصاد سجلوا علامات في امتحانات الرياضيات واللغة الانجليزية والعلوم أدنى بما بين ١٠٠ إلى ١٢٥ نقطة عن علامات تلاميذ مدارس وزارة التربية والتعليم.

وفيما يتعلق بنتائج إنهاء الصف الثاني عشر والاستحقاق للحصول على شهادة إنهاء، تبين أن ٦٧٪ من تلاميذ مدارس وزارة التربية والتعليم استمروا في الدراسة وأنهوا المدرسة الثانوية باستحقاقهم لشهادة بجروت، و٢٨٪ أنهوا دراستهم الثانوية من دون شهادة بجروت، و٥٪ تسربوا من الدراسة.

أما في مدارس وزارة الاقتصاد، فإن ٤٩٪ استمروا بالتعليم وحصلوا على استحقاق لشهادة مهنية وشهادة إنهاء الصف الثاني عشر، و٢٣٪ استمروا في الدراسة ولكن من دون الاستحقاق لشهادة، و٢٨٪ تسربوا ولم يكملوا المدرسة الثانوية.

على ضوء هذه النتائج، كتب معدو التقرير أن «القرار بشأن الإطار التعليمي في المرحلة الدراسية العليا التي ينبغي أن يتعلم فيها التلاميذ الذين يواجهون مصاعب تعليمية كثيرة في المرحلة الإعدادية، ينطوي على أهمية كبيرة فيما يتعلق باحتمالات الاستمرار في التعليم والحصول على شهادة» ما يعني أن نقل التلميذ إلى مدرسة مهنية لا يعني أنه سيستمر في دراسته والحصول على شهادة. إضافة إلى ذلك، فإن فائدة التعليم المهني في المدارس محل شك. والأمر الآخر هو أن نقل تلاميذ إلى مدارس وزارة الاقتصاد «تمنح الشرعية» لوزارة التربية والتعليم لدفع تلاميذ إلى التسرب من مقاعد الدراسة.

٤٩ عاماً على استيطان الجولان:

أعداد مستوطنين «قليلة» وسوريون يرفضون الجنسية الإسرائيلية!

*أقل من ٢١ ألف مستوطن ينتشرون في ٣٣ مستوطنة *مخططات حكومية عديدة لم تنجح في إحداث انقلاب بشأن الاستيطان *منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١ تضاعف عدد المستوطنين ثلاث مرات *اقتصادهم الأكبر يعتمد على قطاع الزراعة بأصنافه، و٧٠٪ من المنتوج الطازج والمصنع يتم تصديره *لا تزال غالبية المستوطنين مؤيدة لأحزاب ما يسمى "اليسار الصهيوني" و"الوسط"*

نتنياهو يعقد حكومته في الجولان.

كتب برهوم جرايسي:

إعلان رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، أن مرتفعات الجولان السورية المحتلة جزء مما أسماه "أرض إسرائيل" ومطالبته العالم بالاعتراف بالوضع القائم، وقرار إسرائيل منذ ٣٥ عاما بفرض ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على هذه المنطقة السورية، كانا اعلانا سياسيا، بينما على أرض الواقع فإن كل حكومات إسرائيل لم "تنجح" في جذب المستوطنين للاستيطان في ٣٣ مستوطنة؛ إذ بعد ٤٩ عاما على الاحتلال ما زال عدد المستوطنين أقل من ٢١ ألفا، في حين أن جيل الشباب بغالبيته، تشكّل المستوطنات بالنسبة له "بيت العائلة"، بينما إقامته الدائمة في مركز البلاد، وبشكل خاص في منطقة تل أبيب الكبرى. كما أنه بعد ٣٥ عاما على قرار الضم، فإن الغالبية الساحقة من السوريين الذين يقدّر عددهم بنحو ٢٢ ألفا، يواصلون رفضهم للجنسية الإسرائيلية.

وقد بادر نتنياهو في منتصف نيسان الماضي إلى عقد جلسة حكومته الأسبوعية العادية، في مستوطنة "غاملا" جنوبي مرتفعات الجولان السورية المحتلة. وأعلن نتنياهو في ذلك اليوم: "إن الجولان كان جزءا لا يتجزأ من أرض إسرائيل في العصر القديم، والدليل على ذلك هو عشرات الكنس اليهودية العتيقة التي عثر عليها من حولنا. والجولان هو جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل في العصر الحديث بعد خضوعه للاحتلال السوري الذي استمر ١٩ عاما".

وتابع نتنياهو: "لقد اخترت عقد الجلسة الاحتفالية للحكومة في مرتفعات الجولان كي أمرّر رسالة واضحة: مرتفعات الجولان ستبقى بيد إسرائيل إلى الأبد. إسرائيل لن تنسحب من مرتفعات الجولان".

وأعلن أنه يطالب قادة الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، بالاعتراف بالقرار الإسرائيلي بضم الجولان إلى ما يسمى "السيادة الإسرائيلية". ولكن واشنطن أصدرت بيانا لاحقا أعلنت فيه عدم تراجعها عن موقفها الرافض لضم الجولان.

وادعى نتنياهو أن في الجولان ٥٠ ألف شخص، وحسب قول نتنياهو فإن عدد المستوطنين في الجولان يكون قد قارب ٣٠ ألف مستوطن. بيد أن إحصائيات مكتب الإحصاء المركزي تشير إلى غير ذلك، إذ أن إحصائيات مجالس المستوطنات في الجولان تدعي وجود ٢٥٫٥ ألف مستوطن، بينما مكتب الإحصاء الإسرائيلي يؤكد وجود ٢٠٫٥ ألف مستوطن فقط. ويتعامل مكتب الإحصاء في التعداد السكاني بشكل عام مع المتواجدين فعليا في مناطق سكناهم واستيطانهم، ما يعني أن جزءا من المستوطنين المسجلين في الجولان، ليسوا مقيمين بشكل دائم، فإما أن يكونوا يقيمون في مناطق داخل إسرائيل، ليستفيدوا من التسهيلات الضريبية لمستوطني الجولان، أو أنهم من المهاجرين، ويمتلكون بيوتا في الجولان.

ومن الواضح أن نتنياهو يسعى إلى استثمار الوضع القائم في سورية في السنوات الخمس الأخيرة، فهذه الأوضاع أنهت الحوار الإسرائيلي - السوري حول الجولان. وفي العقد الأخير من القرن الماضي (سنوات التسعين)، كان الانسحاب من الجولان يحظى بتأييد واسع في الحلبة السياسية الإسرائيلية، وأيضا بين الجمهور. وحسب تقارير سابقة، فإن عددا من رؤساء الحكومات، وبينهم نتنياهو ذاته، كانوا قد مرروا رسائل إلى دمشق، مفادها أن إسرائيل مستعدة للاعتراف بالحق السوري، على أن يتم الانسحاب جزئيا، وتستأجر إسرائيل الأراضي الواقعة عليها المستوطنات لفترة طويلة الأمد، فالغالبية الساحقة من المستوطنات والمستوطنين أقرب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

ونقرأ في تقرير واسع في الملحق الأسبوعي لصحيفة «ذي ماركر» تفاصيل عديدة حول واقع الاستيطان في الجولان، ليتضح أن رصد مليارات الدولارات على مدى سنين الاحتلال لم يحقق «الهدف» بإغراق الجولان بالمستوطنين، إذ إن هذه المنطقة بالنسبة للإسرائيليين نائية جدا، وتبعد عن تل أبيب بالمعدل ١٩٠ كيلومترا، وعن حيفا بالمعدل ١١٠ كيلومترات، وهذا في جغرافية البلاد يعني سفر ساعات في الاتجاهين.

مرتفعات الجولان والسوريون

لدى احتلال مرتفعات الجولان في العام ١٩٦٧ دمّر جيش الاحتلال الإسرائيلي ١٣١ قرية سورية إضافة إلى مدينتي القنيطرة وفيق، وتمتد المنطقة على مساحة ١٢٥٠ كيلومترا مربعا، وهجّر الاحتلال حوالي ١٣١ ألف سوري، وحسب التقديرات يبلغ تعدادهم اليوم حوالي ٥٠٠ ألف، وغالبيتهم الساحقة في عداد اللاجئين في وطنهم. ولم ينج من القتل والتهجير سوى سبعة آلاف مواطن، وباتوا اليوم حسب التقديرات في حدود ٢٣ ألف نسمة، يعيشون في خمس قرى شمالي الجولان المحتل. وأكبرها قرية مجدل شمس، ويعيش فيها حوالي ١٠ آلاف سوري، والقرى الأخرى هي مسعدة وبقعاثا وعين قينيا، والقرية الخامسة "الغجر" الواقعة على الحدود مع لبنان، وباتت في مثلث "حدودي"، بين الجزء المحتل من مرتفعات الجولان والجزء المحرر ولبنان.

وفي العام ١٩٨١ أقر الكنيست قانون ضم مرتفعات الجولان إلى ما يسمى "السيادة الإسرائيلية"، إلا أن الغالبية الساحقة جدا من السوريين رفضت تسلم الهوية الإسرائيلية، وحسب تقديرات رسمية فإن عدد الذين تجنّسوا يتراوح ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف نسمة، قسم كبير منهم هم من بضع مئات انتقلت للعيش في مرتفعات الجولان من قرى في إسرائيل.

وهم متمسكون حتى اليوم بالموقف الوطني الرافض للاحتلال، وبحوزة رافضي "الجنسية" بطاقات مقيم، ويرفضون المشاركة في انتخابات المجالس القروية، التي يجيزها القانون الإسرائيلي، ولهذا فإن المجالس القروية خاضعة للجان معينة من سلطات الاحتلال.

وحسب تقديرات محلية فإن نسبة الأكاديميين بين السوريين في الجولان المحتل هي من الأعلى في العالم، ولم تظهر إحصائيات حول هذا الأمر، ولكن كما ورد في تقرير مجلة "ذي ماركر" الاقتصادية، فإن في الجولان ٢٥٠ طبيب أسنان، وهذا عدد ضخم مقارنة بعدد المواطنين (٢٢ ألفا)، وتعمل غالبيتهم الساحقة في انحاء مختلفة من إسرائيل. ويتلقى السوريون تعليمهم الجامعي في سورية وفي دول أجنبية عديدة، رغم أنه في السنوات الأربع الأخيرة تراجعت بشكل حاد أعداد الطلبة المتوجهين إلى دمشق نظرا للظروف القائمة في سورية.

ومصدر الرزق الأكبر للسوريين في الجولان المحتل، هو قطاع الزراعة، يليه قطاع السياحة المحلية، رغم ضعفها في القرى السورية المحتلة، ثم قطاع التجارة والمطاعم.

الاستيطان والمستوطنون

كما ذكر تنتشر في الجولان ٣٣ مستوطنة، وعدد المستوطنين الفعلي، بموجب تقرير مكتب الإحصاء المركزي، ٢٠٫٥ ألف مستوطن.

وأقدم هذه المستوطنات "مروم جولان"، التي أقيمت بعد شهر واحد من الاحتلال في العام ١٩٦٧. وكانت هذه المستوطنة قد أقيمت يوم ١٤ تموز العام ١٩٦٧، لغرض جمع الأبقار والمواشي، التي تركها السوريون المهجّرون من أراضيهم وبلداتهم. وشملت عمليات السلب والنهب للمواشي سائر منطقة الجولان المحتل، وصولا إلى مدينة القنيطرة، التي تحررت مع قرى أخرى في محيطها في حرب أكتوبر العام ١٩٧٣.

وأكبر المستوطنات القائمة حاليا هي كتسرين، وبحسب مكتب الإحصاء المركزي فإن عدد المستوطنين فيها بالكاد يقفز عن ٧ آلاف مستوطن بقليل، بينما يزعم مجلس المستوطنة أن عددهم ٨٥٠٠ مستوطن، ما يعني أن ١٣ إلى ١٤ ألف مستوطن ينتشرون في ٣٢ مستوطنة، بغالبيتها الساحقة قائمة على نمطي "القرى التعاونية الإسرائيلية": "كيبوتس" و"موشاف".

وترى إسرائيل، حسب تقرير "ذي ماركر"، أن أعداد المستوطنين "مخيّبة للآمال"، إذا ما تمت المقارنة مع أعداد المستوطنين في الضفة الفلسطينية المحتلة. ورغم ذلك، يجب الإشارة إلى أن عدد المستوطنين في الجولان ارتفع منذ مؤتمر مدريد للسلام في خريف العام ١٩٩١ وحتى اليوم (٢٥ عاما) بثلاثة أضعاف، من ٦٥٠٠ مستوطن في ذلك الحين إلى ٢٠٫٥ ألف اليوم.

ووفق المقارنة مع الضفة، بحسب تقرير الصحيفة، فإن مساحة مرتفعات الجولان المحتلة تعادل ٢٠٪ من مساحة الضفة، وبموجب وتيرة الاستيطان في الضفة، كان يجب أن ينتشر في الجولان ٨٠ ألف مستوطن على الأقل. ولكن بطبيعة الحال لا يمكن المقارنة لعدة أسباب، أبرزها أن الاستيطان في الضفة هو استيطان ديني أيديولوجي، وهذا ما يُفسّر حقيقة أن أكثر من ثلثي المستوطنين في الضفة هم من المتدينين والمحافظين، إما من التيار الديني الصهيوني، أو التيار الديني المتزمت (الحريديم) الذي ينتشر بالذات في القدس والمستوطنات المحيطة.

كذلك يضاف إلى هذا السبب أن مركز الضفة يبعد مسافة قصيرة نسبيا عن مركز البلاد، وخاصة منطقة تل أبيب الكبرى، ما يشجع أفواجا كبيرة من الإسرائيليين على الانتقال للاستيطان في الأطراف الغربية للضفة، مثل مستوطنة "أريئيل"، الواقعة في منطقة نابلس المحتلة، مستفيدين من أسعار بيوت أقل، ومن تسهيلات ضريبية ومالية.

في المقابل، ورغم مزاعم نتنياهو بشأن علاقة هذه المنطقة بما أسماه "أرض إسرائيل القديمة"، وهذا بطبيعة الحال منسلخ كليا عن الحقائق، فإن التيار الديني وبالذات الصهيوني لا يجد هذه العلاقة الدينية مع الجولان، ونسبتهم من بين المستوطنين ضعيفة، وهذا ما يفسر أنه بعكس الاستيطان في الضفة، فإن غالبية المستوطنين هم من العلمانيين، وقد تجد غالبيتهم ما تزال تصوت للأحزاب المصنفة إسرائيليا ضمن ما يسمى "اليسار الصهيوني"، أو "الوسط"، ثم لليمين العلماني.

ولغرض هذه المقالة اطلعنا على نتائج الانتخابات في ٣٣ مستوطنة. ووجدنا أن نسبة ما حصل عليه "اليسار الصهيوني" و"الوسط"، في الانتخابات البرلمانية في العام الماضي، كان في حدود ٥٥٪، ومن دون مستوطنة "كتسرين"، التي منحت أكثر من ٥٥٪ من أصواتها لأحزاب اليمين المتشدد، خاصة الليكود و"يسرائيل بيتينو" بزعامة ليبرمان، ونسبة أصوات "اليسار والوسط" في المستوطنات الصغيرة، تصل إلى ٦٥٪ بالمعدل، ووجدنا مستوطنات صغيرة ارتفعت فيها النسبة إلى أكثر من ٩٠٪.

ولكن هذه نتائج توحي بإمكان انقلاب في السنوات المقبلة مع وجود نواة تتضخم لليمين المتشدد، إذ حسب الفرز الذي أجريناه فإنه من أصل ٣٢ مستوطنة، من دون كتسرين، صوتت الغالبية الساحقة في ٢١ مستوطنة لصالح "اليسار والوسط"، و٩ مستوطنات لليمين، وأساسا لحزب الليكود، ومستوطنتان جاءت النتائج فيهما مناصفة تقريبا. وهذا مشهد شبيه نوعا ما بالاستيطان في غور الأردن في الضفة المحتلة، إذ أن المستوطنات هناك، كما في الجولان، أقيمت أساسا في سنوات حكم حزب "العمل" بتسمياته السابقة، وما زال التصويت لهذا الحزب تقليديا.

والاقتصاد الأساس في هذه المستوطنات هو الزراعة وتصنيع المنتوجات الزراعية، وأبرز المزروعات: الكرز وأصناف متنوعة من اللوزيات، والمانجا والأفوكادو، وكيوي، وغيرها. ويتضح من تقرير "ذي ماركر" أن ٧٠٪ من المنتوجات الزراعية الطازجة والمصنعة، يتم تصديرها إلى دول العالم.

كذلك في قطاع الزراعة، نجد زراعة كروم العنب وتصنيع النبيذ الذي يُغرق السوق الإسرائيلية، وأيضا يتم تصدير كميات كبيرة منه. ويضاف إلى هذا، قطاع المواشي وتصنيع الألبان. وفي العقدين الأخيرين، على وجه الخصوص، ازدهر قطاع السياحة، وهي "سياحة داخلية"، تعتمد أساسا على نمط فنادق المناطق الثلجية في العالم.

هذا يعني أن الاقتصاد العصري، وخاصة التقنية العالية، شبه غائب عن اقتصاد المستوطنات، وهذا بحد ذاته دافع آخر للغالبية الكبيرة من الأجيال الشابة لعدم الاقامة الدائمة في مستوطنات الجولان. فقد نرى نسبة من الشبان والشابات ينخرطون في قطاع السياحة، أو حتى في الزراعة، ولكن هذه الأجيال تبحث في نهاية المطاف عن "حياة الشباب"، التي تجدها في منطقة تل أبيب الكبرى.

وفي النصف الأخير من العام الماضي، بدأت شركة إسرائيلية بمشروع التنقيب عن النفط في الأرض السورية المحتلة، برغم أن الأمر يتنافى مع القانون الدولي. وكانت الشركة التي تدعى "أفيك"، قد سعت منذ سنوات قليلة للحصول على ترخيص من الاحتلال الإسرائيلي لإجراء أعمال تنقيب في الجولان المحتل، ويرأس مجلس ادارة الشركة ضابط جيش الاحتلال في الاحتياط والوزير اليميني المتطرف الأسبق إيفي ايتام، الذي انتقل قبل عدة سنوات من حزب استيطاني كان عضوا فيه، إلى حزب "الليكود" داعما رئيسه بنيامين نتنياهو.

وكانت وزارة البنى التحتية الإسرائيلية قد أرست عطاء التنقيب على الشركة ذاتها للشروع في التنقيب عن النفط في نحو ١٤ مكانا في الجولان المحتل، وجاء هذا الإجراء بعد ٢٠ عاما على اضطرار حكومة إسرائيل لوقف مبادرة كهذه، إذ حاولت الحكومة في مطلع سنوات التسعين، ومرة أخرى في العام ١٩٩٦ إبان حكومة بنيامين نتنياهو الأولى، فتح مشاريع تنقيب، إلا أنها اضطرت للتراجع في أعقاب احتجاجات دولية، خاصة في مرحلة كان يجري الحديث فيها عن احتمال إجراء مفاوضات بين إسرائيل وسورية.

ويتوقع الخبراء أن تكون مهمة التنقيب صعبة، بسبب صلابة القشرة الأرضية في تلك المنطقة. ويقول بحث علمي إن التنقيب عن النفط، حتى في المرحلة التجريبية، سيتسبب في تلوث الوديان التي تصب في بحيرة طبريا.

وتضخ حكومات إسرائيل المتعاقبة عشرات ملايين الدولارات سنويا، وبقيمة إجمالية في سنوات الاحتلال تصل إلى مليارات الدولارات، إن كان لمشاريع البنى التحتية أو لغيرها. وعلى مدى السنين وضعت خطط لزيادة الاستيطان، وكان آخرها قرار حكومة بنيامين نتنياهو في مطلع الشهر الأخير من العام الماضي ٢٠١٥. وقد وضع القرار هدفا برفع عدد المستوطنين في مستوطنة كتسرين إلى ٢٠ ألفا في غضون خمس سنوات، بدلا من ٧ آلاف اليوم. ولكن هدف الاحتلال هذا، وبناء على الوضع القائم، وجغرافية انتشار السكان، قد يكون مصيره كقرارات عديدة طرحت في الماضي ولم تتحقق.

تحليلات صحافيـة:

الحرب الأهلية في سورية «تفسّر» لماذا يجب أن تبقى هضبة الجولان في يد إسرائيل إلى الأبد!

دافعت صحيفة «يسرائيل هَيوم»، المقربة من رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، عن تصريحاته الأخيرة حول الجولان، وفي الوقت نفسه هاجمت موقف الولايات المتحدة الذي أكد أن الهضبة ليست جزءاً من إسرائيل.

وتحت عنوان «الجولان وإسرائيل غير قابلين للانفصال»، كتبت الصحيفة بقلم أبرز معلقيها أن الموقف الرسمي للولايات المتحدة في ما يتعلق بهضبة الجولان يجب تحديثه من وقت إلى آخر بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة في البيئة المحيطة.

وأضافت الصحيفة أن هذه الظروف لا تهم رؤساء الإدارة الحالية في الولايات المتحدة. وأشارت إلى أن جزءاً من الحجج التي كانت من البديهيات والتي تستند إليها وجهة نظر إعادة الجولان إلى سورية (مثلاً إذا انسحبت إسرائيل من الجولان ستنقطع العلاقة بين إيران وسورية، وبين سورية ولبنان، وبين لبنان و"حزب الله")، لا أساس لها.

وختمت الصحيفة: لكن السؤال الأساس الذي يهمنا هو: ماذا يستطيع بشار الأسد أن يقدم مقابل إعادة الجولان؟. وتابعت قائلة إن الحرب الأهلية هي رد آخر على سؤال: لماذا يجب أن تبقى هضبة الجولان في يد إسرائيل إلى الأبد.

في المقابل أكد الوزير وعضو الكنيست السابق يوسي بيلين أن إعلان نتنياهو الأخير أنه لن ينزل أبداً من الهضبة، لن يمنع أي حكومة بما فيها حكومته، من التوصل إلى سلام مع سورية (إذا عادت كما كانت، وهو أمر احتمال حدوثه ضئيل)، والانسحاب من الجولان لو قرر صانعو القرار في ذلك الوقت أن في هذا مصلحة وطنية حقيقية من الناحيتين الأمنية والسياسية.

وأضاف بيلين في تحليل نشره مؤخرا حول قضية الجولان أنه في العام ١٩٨١ نجح مناحيم بيغن في إقرار قانون ضم الجولان، لكن موشيه آرنس، الذي كان يتولى آنذاك رئاسة لجنة الخارجية والأمن، قال: "إذا حدث أن جاء ذات يوم طرف يمكن أن نتحاور معه في سورية، فإن هذا القانون لن يمنع المفاوضات".

وكتب بيلين:

ما اتفق عليه المتفاوضون بشأن مستقبل سورية في مؤتمر فيينا مؤخرا هو في الأساس أنه يجب على إسرائيل إعادة هضبة الجولان إلى سورية. هذا الاتفاق هو الذي على ما يبدو أثار غضب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي لم تقلقه مسألة مستقبل الجولان منذ زمن طويل، على الأقل منذ نشوب "الربيع العربي" في سورية، فسارع إلى عقد جلسة الحكومة الأسبوعية في ١٧ نيسان في هضبة الجولان نفسها، وأعلن من هناك أن "إسرائيل لن تنسحب أبداً من هضبة الجولان". وأثار هذا الكلام انتقادات في العالم العربي، وأدانته الولايات المتحدة وانتقدته ألمانيا، لكن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي التقى نتنياهو ومن المفترض أنه سمع منه كلاماً جازماً بشأن مصير الجولان، لم يتطرق إلى الأمر في نهاية المحادثات.

وتابع: بعد أسبوع بالضبط من انتهاء حرب الأيام الستة، في ١٩ حزيران ١٩٦٧، اجتمعت حكومة الوحدة الوطنية برئاسة ليفي أشكول وبمشاركة مناحيم بيغن ووافقت على تبني قرار جوهره الاستعداد لإجراء مفاوضات سلام مع مصر وسورية على أساس الحدود الدولية، وكان هذا قراراً سرياً نُشر بعد بضع سنوات. ونصّ القرار في ما يتعلق بسورية على التالي: "تقترح إسرائيل عقد اتفاقية سلام مع سورية على أساس الحدود الدولية وحاجات إسرائيل الأمنية. وسيجري التعهد في اتفاقية السلام بـ:

١- نزع سلاح الهضبة السورية التي تسيطر عليها قوات الجيش الإسرائيلي.

٢- تعهد مطلق بعدم عرقلة تدفق المياه من ينابيع نهر الأردن نحو إسرائيل.

٣- حتى توقيع اتفاقية السلام مع سورية، تواصل إسرائيل الاحتفاظ بالمناطق التي تسيطر عليها حالياً".

ودفعت قرارات الجامعة العربية في الخرطوم بعد شهرين بعدم الاعتراف بإسرائيل وعدم التفاوض معها أو التوصل إلى سلام، الحكومة الإسرائيلية إلى أن تقرر عدم اقتراح أي شيء في هذه الأثناء، لكن من جهة ثانية لم يكن في هذا القرار ما يبرر المطالبة بضم سيناء أو الهضبة. ولكن عملياً جرى بناء مستوطنات سواء في هضبة الجولان أو في شبه جزيرة سيناء، وكان موقف الحزب الحاكم - في ما يتعلق بالمناطق التي احتلت في الحرب - أنه يجب التوصل إلى "تسوية جغرافية".

وفي ١٤ كانون الأول ١٩٨١ عقد بيغن جلسة للحكومة في منزله واقترح أن تتخذ الحكومة قراراً يقضي بالبدء "بتطبيق قانون وقضاء وإدارة الدولة" على أراضي هضبة الجولان. لم يفهم الوزراء تماماً الحاجة إلى إصدار مثل هذا القانون، وفي النهاية عارض الوزير إسحاق برمان بشدة مبادرة رئيس الحكومة، وفضل عدم التصويت، وبذلك وافقت الحكومة على اقتراح بيغن من دون معارضة. وفي ذلك اليوم بالذات، طُلب من لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، طرح القانون على التصويت بالقراءات الثلاث ووافقت اللجنة على ذلك، كما لو أن المطروح شيء طارئ لا يمكن تأجيله. ووصل بيغن إلى قاعة الكنيست على كرسيه المتحرك (كان قد أجرى عملية لقدمه قبل وقت قصير من ذلك)، وحصل على موافقة خاصة كي يخطب وهو جالس في كرسيه.

وكان زعيم المعارضة شمعون بيريس آنذاك في الولايات المتحدة، ولم تعرف كتلة المعراخ ماذا يتعين عليها أن تفعل، وقررت عدم المشاركة في النقاش الذي لم يكن هناك مبرر للإسراع فيه، لكن عملياً لم تنجح الكتلة في التوفيق بين الخلافات في وجهات النظر بين مؤيدي الضم ومعارضيه، وفي نهاية الأمر أيد ثمانية من أعضائها اقتراح القانون، الذي أقر بأغلبية كبيرة.

ومع ذلك قال موشيه آرنس الذي كان رئيساً للجنة الخارجية والأمن في الكنيست خلال النقاش: "هناك حالات كثيرة في التاريخ جرت خلالها مفاوضات، ونُقلت أراض من سيادة طرف إلى سيادة طرف آخر، وحقيقة أن هذه الأراضي كانت تدار من جانب سلطة مدنية لا عسكرية لم تحل دون المفاوضات. ولو جاء يوم وكان هناك طرف يمكن التحاور معه في سورية، فأنا متأكد من أن هذه الخطوة لن تمنع مفاوضات مع الحكومة التي ستكون موجودة آنذاك". ودلّ هذا الكلام على أن القانون مؤقت، ولا يمنع انسحاباً في المستقبل.

وبعد مرور بضع سنوات أعلن رئيس حزب العمل إسحاق رابين، أن مجنوناً فقط هو من ينسحب من هضبة الجولان. لكن بعد انتخابه رئيساً للحكومة أدرك أنه هو هذا المجنون، ولذلك اقترح أن مثل هذا القرار يجب أن يتخذ فقط بعد إجراء استفتاء عام. وقام رابين بتسليم "وديعة" إلى وزير الخارجية الأميركي وارن كريستوفر مفادها أنه إذا جرت تلبية حاجات إسرائيل الأمنية فإنها ستنزل عن الهضبة. وحاول بيريس الذي أصبح رئيساً للحكومة بعد وقت قصير من ذلك التوصل إلى سلام مع سورية على هذا الأساس، لكنه لم ينجح. كما حاول الذي انتخب من بعده (بنيامين نتنياهو) التوصل إلى سلام مع حافظ الأسد على أساس الانسحاب من الجولان. وأيضاً كان إيهود باراك الذي حل محله في رئاسة الحكومة مستعداً للتنازل عن هضبة الجولان بشروط لم يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

بحث جديد حول العبء الاقتصادي جراء الصراع:

التكلفة الاقتصادية للصراع مع الفلسطينيين تعادل ضعفي ما تورده وتعترف به المعطيات الرسمية الإسرائيلية!

التكلفة الأمنية الشاملة للاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠١١ بلغت ما يعادل ٧ر١٢٪ من إجمالي الناتج القومي، مقابل ٢ر٦٪ وفق المعطيات الرسمية! *على المجتمع الإسرائيلي أن يسأل نفسه ثلاثة أسئلة مركزية حول هذه التكلفة، جدواها وسبل تقليصها و"الثمن الاقتصادي ثانوي بالنسبة للثمن المدفوع بحيوات إسرائيليين كثيرين"!

يتمحور قسط كبير من النقاش العام، في إسرائيل تحديدا، حول الصراع الإسرائيلي ـ العربي عامة، والإسرائيلي ـ الفلسطيني أساسا، في مسألة العدالة التاريخية وما يشتق منها ويتراكم عليها من أسئلة، كثيرة، مثل: مَن المذنب؟ مَن البادئ؟ لمن هذه الأرض وهذه البلاد ومن هو الطرف الذي يمتلك الحق فيها وعليها؟ ما هي دوافع الأطراف المختلفة، مراميها وغاياتها؟ كيف السبيل إلى الخروج من هذه الأزمة، سياسيا؟ وغيرها الكثير من هذه الأسئلة. لكن، قليلا جدا ما تُطرح للنقاش العام أسئلة تتعلق بالعبء الاقتصادي الذي ترتب على هذا الصراع خلال العقود الماضية منذ بدئه وبالأثمان الاقتصادية والاجتماعية الباهظة التي دفعتها شعوب المنطقة ودولها، وخاصة دولة إسرائيل وشعبها والشعب الفلسطيني، جراء هذا الصراع والتي تواصل دفعها، يوميا، جراء استمراره.

ومؤخرا، نشر مقال بحثيّ يعالج هذه المسألة ـ الأثمان الاقتصادية ـ أعده كل من البروفسور يوسي زاعيرا (أستاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية في القدس)، صائب بامية (المستشار الاقتصادي للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والنائب السابق لوزير الاقتصاد الفلسطيني) وطال وولفسون (الباحث في برنامج الاقتصاد والمجتمع في "معهد فان لير" في القدس والمستشار الكبير السابق لعالم الاقتصاد الرئيسي في وزارة المالية الإسرائيلية)، تحت عنوان "التكلفة الاقتصادية للصراع على إسرائيل: العبء والمخاطر المحتملة".

وقد وضع الباحثون الثلاثة مقالتهم هذه في إطار "مجموعة Aix"، وهي "مجموعة عمل" إسرائيلية ـ فلسطينية أسسها البروفسور غيلبرت بن حيون، أستاذ الاقتصاد في جامعة بول سوزان الفرنسية. وتحمل المجموعة اسم "أكس أون بروفانس"، المدينة الفرنسية التي تأسست فيها المجموعة في العام ٢٠٠٢، برعاية الجامعة الفرنسية المذكورة وبالتنسيق مع "مركز بيريس للسلام" في إسرائيل ومركز "داتا" (DATA) للأبحاث والدراسات في السلطة الفلسطينية. وتهتم المجموعة بتأليف، وضع ونشر "أوراق موقف" تطرح فيها سيناريوهات اقتصادية وتقدم توصيات اقتصادية ترمي إلى تحقيق نتائج اقتصادية أفضل لكلا الشعبين.

الصراع بمنظور تاريخي ـ ثلاث مراحل اقتصادية

يقوم المقال الحالي على طرح ادعاءين مركزيين: الأول، أن التكلفة الاقتصادية التي يتكبدها الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي جراء الصراع الإسرائيلي ـ العربي تعادل ضعفيّ ما تورده وتعترف به المعطيات الرسمية الإسرائيلية. وفي هذا الادعاء، يقتفي الباحثون الثلاثة أثر إيتان برغلاس، عالم الاقتصاد الإسرائيلي الذي تحمل كلية الاقتصاد في جامعة تل أبيب اسمه والذي أشغل في حينه منصب المسؤول عن الميزانيات في وزارة المالية الإسرائيلية. فقد بيّن برغلاس في مقالة له بعنوان "أعباء الأمن والاقتصاد الإسرائيلي" (١٩٨٣) أن المعطيات الرسمية الإسرائيلية لا تورد في حساباتها مجمل العبء الاقتصادي الواقع على الاقتصاد الإسرائيلي جراء النزاع الإسرائيلي ـ العربي ولا تعكسه بصورة صحيحة.

أما الادعاء الثاني، فهو أن الاقتصاد الإسرائيلي أصبح أكثر حساسية وعرضة للتأثر والتضرر من جراء الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك في أعقاب التحول الذي طرأ على وجهات الصراع وسماته منذ أواسط الثمانينات من القرن الماضي. ويقول المؤلفون إنه من أجل فهم خلفية هذا الادعاء، ينبغي النظر إلى الصراع بمنظور تاريخي.

من الناحية الاقتصادية يمكن تقسيم الصراع الإسرائيلي ـ العربي إلى ثلاث مراحل رئيسية: في المرحلة الأولى، قبل قيام دولة إسرائيل، دار الصراع على الساحة المحلية بصورة أساسية ـ بين "اليشوف" اليهودي والسكان العرب في فلسطين / "أرض إسرائيل". وكان هذا، في أساسه، صراعا مريرا بين مجموعتين منظمتين ذكّرت أنماط عملهما ونشاطاتهما بأنماط عمل المليشيات. وفي المرحلة الثانية، بعد إعلان استقلال إسرائيل وإنشاء الدولة، نشب نزاع مسلح بين الجيوش العربية من جهة والجيش الإسرائيلي من جهة أخرى، حيث تصاعدت حدة هذه المواجهة واتسعت من تلك النقطة فصاعدا حتى وصلت إلى حد المواجهة العسكرية المباشرة بين جيوش تقليدية منظمة. وكانت هذه المواجهة، بما تطلبته وشملته من تشكيل وبناء قوات عسكرية نظامية، على اختلاف أذرعها (البرية، الجوية وغيرها)، تدريبها، تسليحها وتفعيلها، منوطة بتكاليف اقتصادية هائلة ترتبا على المصروفات الأمنية، ازدادت باستمرار مع تكرر المواجهات المسلحة بين تلك الجيوش. أما المرحلة الثالثة، فقد بدأت مع التوقيع على اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر في العام ١٩٧٩. ومنذ ذلك اليوم، أصبحت مميزات الصراع، تدريجيا، أكثر شبها بمميزاته في المرحلة الأولى المذكورة آنفا: فالصراع لم يعد، بعد تلك اللحظة، صراعا إسرائيليا ـ عربيا شاملا بل أصبح صراعا إسرائيليا ـ فلسطينيا بوجه أساس، وهو ما ترتب عليه تناقص كبير ومستمر في حجم وتنوع الموارد الاقتصادية المرصودة له.

ويظهر من المعطيات التي أوردها الباحثون في جداول خاصة أن المصروفات الأمنية شكلت، خلال السنوات العشرين الأولى بعد قيام دولة إسرائيل، أكثر بقليل من ٥٪ من مجمل الناتج القومي المحلي سنوياً، باستثناء قفزة محددة في أعقاب "حرب سيناء". وابتداء من العام ١٩٦٧ (حرب حزيران) بوجه عام، ومن العام ١٩٧٣ (حرب أكتوبر) بوجه خاص، عادت المصروفات الأمنية لترتفع بصورة مذهلة حتى وصلت إلى نحو ٣٠٪ من مجمل الناتج القومي سنويا (يشير الباحثون هنا، للمقارنة، إلى أن مصروفات الحكومة الإسرائيلية في العام ٢٠١٥ بلغت نحو ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي). وفي نهاية السبعينيات، بعيد توقيع اتفاقية السلام مع مصر، عادت هذه المصروفات الأمنية إلى الانخفاض بصورة مستمرة إلى أن بلغت نحو ٦٪ من إجمالي الناتج القومي في الفترة الحالية.

لكن المصروفات الأمنية المرتفعة قبل التوقيع على اتفاقية السلام مع مصر لم تكن على حساب المصروفات المدنية / الخدماتية فحسب، بل أدت إلى زعزعة الاستقرار في السوق المالية أيضا. فالعجز البنيوي الذي نشأ جراء المصروفات الأمنية الطائلة، تم تمويله وتغطيته، ولو جزئيا، بواسطة طباعة المزيد من الأوراق النقدية. وهو ما كان من بين العوامل التي أدت إلى ارتفاع كبير في المصروفات العامة الإسرائيلية ـ ارتفاع العجز / الدين أدى إلى زيادة الصرف الحكومي على الفوائد، طباعة الأوراق النقدية أدت إلى تسريع وتائر التضخم المالي الذي أدى بدوره إلى زيادة المدفوعات الحكومية لدعم الأفراد والمصالح. ونتيجة لهذا، نشأت دينامية أدت إلى ارتفاع المصروفات الحكومية العامة من نحو ٣٥٪ من إجمالي الناتج القومي في بداية الستينات إلى ما يزيد عن ٧٠٪ منه في نهاية السبعينيات. ولم يكن من الممكن، في تلك الفترة والظروف، خفض حجم المصروفات الأمنية، ثم حجم المصروفات العامة تاليا، إلا بواسطة اتفاقية السلام مع مصر في العام ١٩٧٩، كما أثبت ميخائيل سترافشينسكي ويوسف زاعيرا في مقالهما "تقليص الحجم النسبي للحكومة في إسرائيل" (٢٠٠٢). وبكلمات أخرى، يمكن الافتراض بأنه لولا اتفاقية السلام مع مصر، لما كان بالإمكان إخراج خطة الاستقرار الاقتصادي إلى حيز التنفيذ في العام ١٩٨٥.

الانتفاضة الفلسطينية الأولى والتحول الجوهري

لكن هذا الوضع، كما وصف أعلاه، شهد تحولا جوهريا منذ نهاية الثمانينيات، وخصوصا مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، إذ أصبح الاقتصاد الإسرائيلي أكثر حساسية وعرضة للتضرر من جراء الأنشطة التجارية المختلفة. أولاً، نظرا لأن المصروفات الأمنية المرتفعة أدت، على مر السنوات، إلى رفع مستوى الطلب الإجمالي (هو إجمالي الطلب لجميع السلع والخدمات في لحظة زمنية محددة)، بما في ذلك جراء خلق فرص وأماكن عمل جديدة ورفع مستوى الاستهلاك، مما أدى بالتالي إلى ضبط الأنشطة التجارية وتقليص وتائرها وأحجامها، كما حصل في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، مثلا. ونظراً لأن الكلفة المباشرة للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني شهدت انخفاضا منذ نهاية الثمانينيات، فقد تبدد تأثير الضبط المذكور وتلاشى. وعلاوة على هذا، فقد تغير أيضا طابع المواجهة والصراع. فالصراع بين الدول، ما قبل التوقيع على اتفاقية السلام مع مصر، تميز بمواجهات محدودة الزمن، ذات نتائج واضحة، جرت في غالبيتها بعيدا عن التجمعات والمراكز السكانية في إسرائيل. أما منذ نهاية الثمانينيات، فقد انتقل جزء كبير من هذه المواجهات إلى قلب المدن والتجمعات السكانية الإسرائيلية، مع استمرارها لفترات زمنية أطول بكثير نسبيا وتميزت بنتائج غير واضحة تماما يكتنفها الكثير من الغموض. وقد أدى هذا كله إلى تقليص حجم الاستثمارات والاستهلاك في الاقتصاد الإسرائيلي، ما ترتب عليه حالات متواصلة من الركود الاقتصادي.

وبالفعل، تبيّن قراءة متمعنة للمعطيات بشأن الأنشطة التجارية في إسرائيل أنه حتى العام ١٩٨٠ غرق الاقتصاد الإسرائيلي في حالة الركود الاقتصادي مرّتين اثنتين، بينما في السنوات ما بعد العام ١٩٨٠ تعرض الاقتصاد الإسرائيلي إلى حالة الركود الاقتصادي أربع مرات. ويلفت الباحثون، هنا، إلى أن مميزات الصراع وحجم المصروفات الأمنية لم تكن الأسباب الوحيدة التي أدت إلى حالات الركود هذه، لكن تأثيرها قائم على نحو جلي، بالطبع.

وعلى هذا، فإن رؤية الصراع بمنظور تاريخي تبيّن، بوضوح، أن للوضع السياسي ـ الأمني في إسرائيل انعكاسات وآثاراً كبيرة وعميقة على مستوى الاستقرار الاقتصادي فيها.

تعريف المصروفات الأمنية والمركّب الخفيّ

لكن ثمة للمصروفات والأعباء التي يرتبها الوضع الأمني على الاقتصاد الإسرائيلي مركّب آخر يصفه الباحثون بأنه "خفيّ عن الأنظار". ويسجلون أن إيتان برغلاس كان أول من أشار إلى هذا المركب حين وضع (في العام ١٩٨٦) تعريفا للكلفة الأمنية بأنها "مجموع الموارد والمصادر المرصودة للأمن، بما يجعلها غير متاحة للجمهور الإسرائيلي ولا تخدم احتياجاته الأخرى". وتنبع أهمية هذا التعريف من كون الاستهلاك الأمني، الذي تم اعتماده أساسا ومنطلقا في البحث وفي النقاش العام حتى الآن، يفتقر إلى مركّبات جوهرية هامة. فعلى سبيل المثال، المصروفات المباشرة من ميزانية الأمن على صناديق التقاعد (أكثر من ٧ مليارات شيكل في العام ٢٠١٤) وعلى التعويضات والتأهيل (٥ مليارات شيكل في العام ٢٠١٤) لا تؤخذ في الحسبان ضمن "الكلفة الأمنية" العامة، بل يجري احتسابها بوصفها "مصروفات رفاه وفق المعمول به دوليا". ولهذا، فإن هذه المصروفات وما ماثلها لا يتم شملها ضمن الحسابات الوطنية العامة.

ويؤكد الباحثون أن ميزانية الأمن تشكل الأساس في حسابات الكلفة الأمنية والعبء الذي يتكبده الاقتصاد الإسرائيلي من جرائها. ونظرا لأن المصروفات الفعلية لوزارة الدفاع الإسرائيلية أكبر بكثير، دائما، من المبلغ المرصود لها في الميزانية العامة للدولة مع بداية كل سنة جديدة (بفارق يبلغ عشرة مليارات شيكل يعادل ١٪ من الناتج القومي)، فقد اختاروا فحص الميزانية التي يتم تنفيذها/ استغلالها، وليس الميزانية المرصودة في قانون الميزانية في بداية السنة. ويعود هذا الفارق إلى أسباب عدة، أبرزها وعود غير رسمية يقطعها السياسيون للأجهزة الأمنية، تحويل ميزانيات إلى أجهزة الاستخبارات وأنشطتها "المستجدة" وأحداث غير مخططة وغير متوقعة، مثل الحروب أو "العمليات العسكرية الواسعة"!

وإضافة إلى ميزانية الأمن عالج الباحثون ثلاثة مركّبات أخرى في التكلفة العامة هي: الأول ـ مركّبات لا يجري تداولها في السوق التجارية الحرة، ولذا فهي عديمة الثمن لكنها ذات قيمة اقتصادية بالغة (مثل الخدمة العسكرية الإلزامية واستخدام الأراضي); الثاني ـ التكلفة المدنية للأمن، وهي التي يُلقى عبء تمويلها على المواطنين وعلى الميزانية العامة للدولة (مثل الإلزام ببناء ملاجئ وغرف محصنة في البيوت السكنية والإلزام باستخدام خدمات الحراسة); الثالث ـ بنود في الميزانية العامة للدولة مخصصة للاحتياجات والأغراض الأمنية، لكنها لا تؤخذ في الحسبان ضمن المصروفات الأمنية (مثل صندوق توجيه الجنود المسرحين، لجنة الطاقة الذرية ومصروفات مدنية لحالات الطوارئ). فهذه المركبات الثلاثة معا تشكل، سوية مع ميزانية الأمن، مقياساً حقيقيا وواقعيا للتكلفة الأمنية الشاملة الملقاة على كاهل الاقتصاد الإسرائيلي.

وعند الأخذ في الحسبان هذه العوامل والمركبات مجتمعة، تبين للباحثين أن التكلفة الأمنية الشاملة للاقتصاد الإسرائيلي في العام ٢٠١١ بلغت ما يعادل ٧ر١٢٪ من إجمالي الناتج القومي، مقابل ٢ر٦٪ وفق المعطيات الرسمية!

وفي الخلاصة، يؤكد الباحثون أن للصراع الإسرائيلي ـ العربي إسقاطات وانعكاسات هائلة على الاقتصاد الإسرائيلي وعلى الاستقرار الاقتصادي وعلى مجموع المصادر والموارد المرصودة للأغراض والاحتياجات الأمنية.

ومن هنا، يرى الباحثون أن على المجتمع الإسرائيلي أن يسأل نفسه ثلاثة أسئلة مركزية: الأول ـ هل هذا هو الحجم الأنسب للتكلفة الأمنية قياسا بالنتيجة التي يحصل عليها (مستوى الأمن والأمان بشكل عام) أم بالإمكان تحقيق النتيجة ذاتها بتكلفة أقل؟. الثاني ـ هل ثمة طرق سياسية ودبلوماسية من شأنها خفض مستوى التهديدات والأخطار المحدقة بإسرائيل، بما يتيح تقليص وخفض التكلفة الأمنية؟. الثالث ـ هل تستحق الأهداف التي من أجلها يتم تفعيل القوة الأمنية والعسكرية، بما فيها تطوير المشروع الاستيطاني، مثل هذه التكلفة حقا وهل تبررها؟ .... ثم يختمون بالتأكيد: "وعلينا أن نتذكر أن الثمن الاقتصادي هو ثانوي قياسا بالثمن المدفوع بحيوات إسرائيليين كثيرين"!

تقرير يُنشر قريبًا:

سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة اتسمت بدعم المشغّلين بوساطة خفض تكاليف العمل!

زيادة إنتاجية العمل في إسرائيل منوطة بزيادة الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي وفي تحقيق تسوية سياسية إقليمية

يتذمر الخبراء الاقتصاديون والمسؤولون في منظمة الـ OECD كثيرًا من إنتاجية العمل المنخفضة لدى العمال في إسرائيل باستثناء صناعات التصدير في قطاع الهاي- تك، ويُشار بهذا الشأن إلى أن معدّل إنتاجية العمل في إسرائيل هو من بين المعدلات الأدنى في الدول الأعضاء في هذه المنظّمة.

وهناك تفسيرات عديدة لذلك منها مستوى رأس مال منخفض للعامل، مصروفات أمنية مرتفعة، نسبة مرتفعة من العمال الشباب عديمي الخبرة، نشاط اقتصادي في السوق السوداء وغير ذلك.

وأعلن "مركز أدفا- معلومات حول العدالة والمساواة الاجتماعية في إسرائيل" أنه سينشر في الأيام القريبة تقريره السنوي الذي يحمل عنوان "العمّال، المشّغلون وتقسيم كعكة الإيرادات الوطنية- ٢٠١٥" ويقدّم فيه تفسيرًا جوهريًا لذلك يكمن في السياسات المتعاقبة الداعمة للمشغّلين بواسطة خفض تكاليف العمل.

ويدّعي التقرير أنّ هذه السياسة المتّبعة منذ أن وضعت خطة الطوارئ لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد في العام ١٩٨٥ هي "قصة نجاح" حيث أن تكاليف العمل انخفضت فعلا، لكن الأمر تحقّق على حساب قطاع الاقتصاد بأكمله.

ويشتمل التقرير على المعطيات التالية:

١. الإنتاجية المنخفضة وخفض تكاليف العمل: تتسم إسرائيل بنسبة عالية من الأجيرين الذين يتلقون أجورًا منخفضة (حتى ثلثي متوسط الأجور في السوق) وهي من أعلى النسب في دول الـ OECD ، وهذه الأجور المنخفضة تعكس قلة الاستثمار في العاملات والعمّال- في التأهيل المهني، ظروف التشغيل، المكننة، ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

ومع أن نسبة مشاركة النساء الإسرائيليات في سوق العمل ازدادت في العقود الأخيرة إلا أنّ ٣٦٪ منهن تقاضين في العام ٢٠١٤ أجورًا منخفضة (حتى ثلثي متوسّط الأجور في السوق). ويشير هذا المعطى إلى الوظائف التي لا تتطلّب شهادات دراسية أو تأهيلا مهنيًا سابقًا، ممّا يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية.

كما تتسم إسرائيل بنسبة عالية من العمال والعاملات الأجانب، الذين يعملون مقابل أجر منخفض وبظروف غير لائقة، حيث يشكلّون في العديد من الحالات بديلا للآلات والمكننة التي تزيد من إنتاجية العمل.

٢. تقليل حصة العمّال من الإيرادات الوطنية: في العقود الأخيرة، انخفضت حصة العمّال، الأجيرين والمستقلين على حد سواء، من كعكة الإيرادات الوطنية. في العام ٢٠١٥، بلغت النسبة ٥٧٪- وهو المعدّل الأدنى منذ العام ٢٠٠٠، حيث بلغ حينها ٦٥٪. حدث هذا المسار في معظم الدول الأعضاء في الـ OECD، إلا أن ذلك لا يشكّل مصدر تعزية، لأن الظروف التي يرتكز عليها كل مسار تختلف من دولة لأخرى وكل دولة تتعامل مع العواقب والآثار بشكل منفصل. في كل مكان، سيلحق ذلك ضررًا طويل الأمد بإنتاجية العمل، فالعاملون والعاملات "منخفضو التكلفة" لا يحتاجون إلى الإرشاد والتأهيل المهني، كما أنّهم لا يستطيعون الاستثمار في تعليم أبنائهم، خاصة عندما ترتكز سياسة الميزانية على تحويل جزء كبير من العبء التمويلي للخدمات الاجتماعية من الدولة إلى القطاع المنزلي. كل هذا يؤدي حتمًا إلى انخفاض الإنتاجية والتي ستكون أكثر انخفاضًا لدى الأجيال القادمة.

للأسف، لا ينشر المكتب المركزي للإحصاء معطيات حول كيفية تقسيم كعكة الإيرادات الوطنية بحسب الشريحة العشرية. ومن المرجّح أن تدل هذه المعطيات على مزيد من الانكماش في حصة العمال من كعكة الإيرادات الوطنية، علما أن فئة العمال تشمل أيضًا ذوي الأجور المرتفعة جدًا، مثل كبار المديرين في الشركات العمومية، الذين ارتفعت رواتبهم كثيرًا في العقد الأخير. المعطيات التي تنشرها دائرة إيرادات الدولة في وزارة المالية، والتي تستند إلى نموذج الضريبة المعتمد في الدائرة، تشير إلى أنّه في الفترة ما بين ٢٠٠٧ و٢٠١٥، ارتفعت أجور دافعي الضرائب المنتمين للشريحة المئوية العليا بـ ٧٪. في نفس الوقت، لم يطرأ أي تغيير ملحوظ على متوسّط الأجور في السوق. وفي عام ٢٠١٥، شكّلت إيرادات الشريحة المئوية العليا ١٣٪ من إجمالي إيرادات دافعي الضرائب في إسرائيل.

٣. العمال الأجانب- عنصر ثابت في القوى العاملة الإسرائيلية: منذ العام ١٩٦٧ يشكّل العمال القادمون من مناطق السلطة الفلسطينية جزءًا لا يتجزأ من القوى العاملة الإسرائيلية، ومنذ الانتفاضة الثانية أدرج ضمن هذه الفئة «العمال الأجانب». في كلتا الحالتين، التصور الشائع هو أنّ هذه الظواهر مؤقتة، إلا أنّ المعطيات المعروضة في هذه الوثيقة تشير إلى أنّهم عنصر هام وثابت في القوى العاملة الإسرائيلية. ودولة إسرائيل تنكر ذلك وتستمر في مناهضة هذه الظاهرة من ناحية، وتعزيزها من ناحية أخرى. وترفض دولة إسرائيل الاختيار بين الإمكانيتين التاليتين:

الأولى: الاعتراف بأهمية العمال غير الإسرائيليين في الاقتصاد الإسرائيلي، ومنحهم حقوقًا ومكانة متساوية لتلك التي يحظى بها العمال الإسرائيليون.

الثانية: الاستثمار في خطة طويلة الأمد للتعزيز التكنولوجي لقطاعي البناء والزراعة للتقليل من ارتكازهما على العمالة الرخيصة وبناء منظومة داعمة بديلة في ظروف تتيح المجال لتشغيل عمال إسرائيليين.

وبالنسبة للعمال الفلسطينيين: إن تشغيلهم يخدم المشغّلين الإسرائيليين للمدى القريب، وذلك لأنّهم يحصلون على قوى عاملة متوفرة ورخيصة، كما يخدم الاقتصاد الفلسطيني، الذي يستفيد من الأجور التي يتلقونها والتي شكّلت في العام ٢٠١٣ نسبة ٣ر١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية. ولكن على المدى البعيد، سيلحق هذا الوضع ضررًا بالطرفين، فهو يضر بقدرة الفلسطينيين على تطوير اقتصاد مستقل والحفاظ عليه، كما يضر بالعمال المحليين وبإنتاجية الاقتصاد في إسرائيل، بسبب تجذّر ظواهر نقص التأهيل المهني والأجور المنخفضة.

ويؤكد التقرير أنّه بانتهاء ثلاثة عقود تم فيها خفض تكاليف العمل، حان الوقت لتغيير الاتجاه.

ويشدّد على أن زيادة إنتاجية العمل في إسرائيل منوطة بزيادة الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي (بدلا من الموارد المالية مثلا) وفي تحقيق تسوية سياسية إقليمية، لكنها تتطلب أيضًا الانتقال إلى سياسة أجور سخية ومتكافئة من جهة، وزيادة مساهمة الدولة في تمويل الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك التعليم والتأهيل المهني، من جهة أخرى.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله ـ الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop